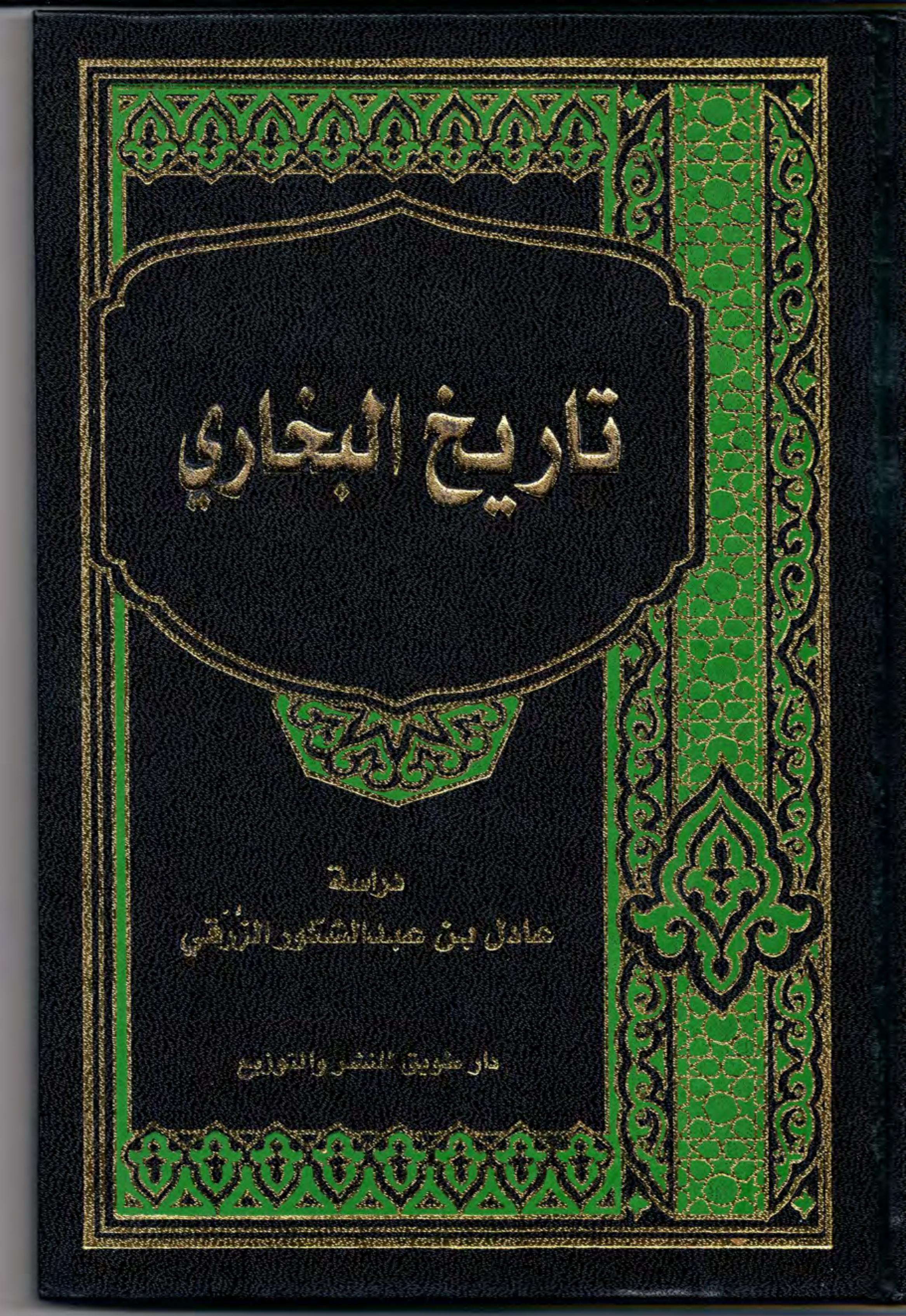

تاريخ البخاري
دراسة
عادل بن عبدالشكور الزُرقي
دار طويق للنشر والتوزيع

ح دار طويق للنشر والتوزيع، ١٤٢٢هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.
الزرقي، عادل عبدالشكور
تاريخ البخاري — الرياض
٧١ ص، ٢٤ سم
ردمك ٩-٤٤-٨٧٨-٩٩٦٠
١- الحديث — تراجم الرواة ٢- الحديث — الجرح والتعديل
أ- العنوان
ديوي ٢٣٤,٤ ٢٢/٥٦٠٥

رقم الإيداع: ٢٢/٥٦٠٥
ردمك: ٩-٤٤-٨٧٨-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

داري طويق للنشر والتوزيع
ص.ب ١٠٢٤٤٨ الرياض ١١٦٧٥
ت: ٢٤٩١٣٧٤-٢٦٠١٧٤٤-٢٤٨٦٦٨٨

بريد إليكتروني E-mail: dartwaiq @ zajil.net
موقعنا على الإنترنت www.dartwaiq.com

مكتبة القاهرة
هاتف: ٤٥٩٤٦٧٩ محمول: ٠١٢٢٩٦٤٨٣٦
مساكن كورنيش النيل مدخل (٥) شقة (١) روض الفرج
مكتبة السودان
الخرطوم — السوق العربي — هاتف: ٧٩٠١٣٤

تم الصف الإلكتروني والإخراج والتصحيح بدار طويق للنشر والتوزيع



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد:

فإن التاريخ الكبير للإمام البخاري ـ رحمه الله ـ يعد من أجلّ كتب رجال الحديث وتاريخهم، كما هو معلوم عند أهل الحديث.

ولما كان هذا الكتاب على جلالة قدره لم يعطَ من الاهتمام القدر الكافي بعد طباعته الأولى، فقد رأيت إخراج نبذة عنه ـ كنت قد كتبتها قديماً ـ توضح جانباً من تاريخ هذا المصنَّف الجليل، ورواته ونسخه والفرق بينه وبين بقية التواريخ، وما ألحق به من كتب، وغير ذلك من الفوائد الأخرى. ثم ختمت النبذة بذكر كتب الإمام البخاري الأخرى التي ذكرها أهل العلم وبيان رواتها عنه، لمناسبة المقام في ذلك.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

عادل بن عبدالشكور الزرقي

« هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه ».

الإمام البخاري

١- اسم الكتاب ودراسة إسناده

ألّف الإمام البخاري عدة كتب، انتشرت عنه في زمنه، وتناقلها الرواة قرناً بعد قرن، وكان تأليفه للتاريخ في باكورة شبابه حيث قال: «فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلهم. . .، وصنفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر الرسول صلى الله عليه وسلم في الليالي المقمرة»[١]، وقد يفهم من قوله عن التاريخ: «صنفته ثلاث مرات»[٢]، أن عدد هذه التواريخ ثلاثة، والأقرب في هذا أنه أراد كتاباً واحداً هو المشهور بالكبير، وأنه صنفه ثلاث مرات ـ يعني إضافة وحذفاً وتعديلاً كما سيأتي.

ولم أقف على نص عن المؤلف في تسمية شيء من تواريخه الثلاثة بالكبير والأوسط والصغير، بل الثابت عنه تسمية الكبير بـ «كتاب التاريخ»[٣]، وقوله: «وصنفت التاريخ إذ ذاك. . .». وقد تقدم قبل، وهذا الاسم يطلق في الغالب على التاريخ الكبير[٤]،

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٧) وتاريخ ابن عساكر (جـ١٥/ ل ٧٨، ٩٠) وذكر القبر حكاية حال فحسب.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) المصدران السابقان.

(٤) الإعلام (ص٢٩٢) لابن ناصر الدين.

فألف ابن أبي خيثمة[١] وابن عقدة[٢] وابن حبان[٣] كتباً بالاسم نفسه وكان من عادة العقيلي وابن الجارود وابن حبان اتباع البخاري[٤].

كما ألّف الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي المعروف بابن الأخرم كتاباً على نحو التاريخ الكبير[٥]، وكتب مسلمة بن القاسم وسعيد بن جناح ذيلاً على التاريخ[٦].

أما عن رواة التاريخ الكبير عن مؤلفه البخاري، فإن النصوص التي تيسر جمعها تنقسم قسمين:

١- نصوص صريحة بأن هؤلاء رووا التاريخ.

٢- نصوص جاءت عنهم عن البخاري، وهي موجودة في التاريخ الكبير، ولم ينقل أنهم رووا التاريخ صراحة، إلا أن كثرتها مع مطابقة النص توحي بأنهم من الرواة دون جزم بذلك.

ويظهر من كلام الخطيب أن رواة التاريخ كثيرون، وأنه وقف على جملة من ذلك، حيث يقول بعد كلام له: «ولم أجد هذا الكلام

---

(١) السير (١١/ ٤٩٢).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ٣٠٨).

(٣) الثقات (١/ ١١).

(٤) التهذيب (٤/ ٤٥٢ و ٧/ ٣٦٥).

(٥) لسان الميزان (٢/ ٢٧٣) والإعلان بالتوبيخ (ص١١٠).

(٦) كشف الظنون (١/ ٢٢٠-٢٢١).

في رواية أحد من أصحاب البخاري الذين رووا عنه التاريخ، إلا في رواية أبي أحمد بن فارس...»[١].

ورواة القسم الأول هم:

١- فضلك الصائغ[٢]، ذكره الخليلي في تلاميذ البخاري، وقال: «روى عنه كتاب التاريخ»[٣].

قال أبو زرعة: «حمل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه كتبه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري...»[٤].

٢- عبدالرحمن بن الفضل بن عبدالله بن محمد الفسوي أبو الفضل[٥].

ذكره من رواة التاريخ الخطيب[٦] واعتمد عليه في مواضع.

وأسند روايته العقيلي[٧]، وقال: «وقال لنا عبدالرحمن بن الفضل

---

(١) الموضح (١/ ١٠١).

(٢) هو الحافظ أبو بكر الفضل بن العباس الرازي صاحب التصانيف، توفي في صفر سنة ٢٧٠هـ. السير (١٢/ ٢٣٠).

(٣) الإرشاد (٣/ ٩٥٩).

(٤) بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (ص٢).

(٥) لم أجده.

(٦) الموضح (١/ ١٢٥ و ١٦٦).

(٧) الضعفاء (١/ ٩٧).

عن البخاري في التاريخ الكبير. . . »[1]، كما أسندها ابن خير الإشبيلي[2].

٣- مسبح بن سعيد الوراق[3]، أبو جعفر البخاري[4].

ونسخته عتيقة عارض بها في صفر سنة ٢٨٠هـ، كما قال ابن ماكولا[5]، ولم أجد هذه الرواية عند غيره، ووقع عنده الاسم: «سلم بن سعيد الوراق».

وفي كتاب آخر[6] له سماه: «مسبح بن سعيد»[7] وسيأتي عند ذكر مؤلفات البخاري أنه روى الضعفاء عنه، ولا مانع من تعدد مروياته.

وأسند البيهقي عن البخاري قولاً من طريقه[8].

---

(١) الضعفاء (٤/ ٢٩٢).

(٢) الفهرسة (ص٢٠٤-٢٠٥).

(٣) لم أجده.

(٤) السير (١٢/ ٤٣٢ و ٤٣٨) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٤٣٦).

(٥) الإكمال (٢/ ٤٢٥).

(٦) تهذيب مستمر الأوهام (ص٧٤ و ١٠٩ و ١١٤ و٣٠١ و٣٠٢).

(٧) هناك راوٍ آخر اسمه: مسبح بن عصمة، روى عن البخاري الصحيح - كذا في توضيح المشتبه لابن ناصر الدين (٨/ ١٥٧)، ولم يتبين لي وجه هذا الاشتباه.

(٨) شعب الإيمان (٢/ ٤١٦).

٤- أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس الدلال النيسابوري[1].

وروى عنه هذه الرواية جماعة منهم:

أ) أبو الحسين علي بن إبراهيم النجاد المستملي[2]، رواها عنه الدارقطني[3]، ومحمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطان الأزرق[4]، ورواها من طريقه اللالكائي[5] والخطيب[6] وابن خير[7].

---

(١) سمع الذهلي وابن رافع والأشج وعمر بن شبة، ونزل على البخاري، وقرأ عليه التاريخ إلى باب فضيل، وتوفي سنة ٣١٢هـ. الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٥٨) والأنساب للسمعاني (٢/ ٥١٩) وتاريخ الإسلام للذهبي (وفيات: ٣٠١-٣٢٠ ص٤٤٠).

(٢) روى عنه ابن خزيمة والسراج والماسرجسي، وكان ثقة توفي بالرقة سنة ٣٥٣هـ - تاريخ بغداد (١١/ ٣٣٨-٣٣٩) وقد روى كتاب الكنى كما سيأتي.

(٣) المؤتلف (١/ ٤٤٢) وغيره من المواضع.

(٤) شيخ عالم ثقة، ولد سنة ٣٣٥هـ، وانتقى عليه اللالكائي، وهو مجمع على ثقته، توفي سنة ٤١٥هـ. السير (١٧/ ٣٣١-٣٣٢).

(٥) ذكره الخطيب في الموضح (١/ ١٢٥).

(٦) في عدة مواضع من كتابه تلخيص المتشابه منها (١/ ١٢ و ١٤ و ٣٨)، وكتابه الموضح (١/ ١٠١ و ٢٢١ و٢٢٦).

(٧) الفهرسة (ص٢٠٤-٢٠٥).

ب) أبو أحمد الحاكم[١] في الكنى[٢]، ومن طريقه ابن عساكر[٣].

جـ) إبراهيم بن عبدالله الأصبهاني أبو إسحاق[٤]، وروايته اعتمد عليها البيهقي[٥] وابن عساكر[٦] أيضاً.

د) محمد بن عطية بن خالد القزويني، روى عنه التاريخ أبو الحسن القطان وأبو داود الفامي مع كبر سنهما[٧].

قال الخطيب عن هذه الرواية: «وقد كان أبو أحمد محمد بن سليمان بن فارس النيسابوري سمع من محمد بن إسماعيل البخاري «كتاب التاريخ الكبير» غير أجزاء من آخره، فإنه لم يسمعها وأجازها البخاري له، ثم روى ابن فارس الكتاب وسمعه منه أبو الحسن

(١) هو الحافظ محمد بن محمد بن أحمد الكرابيسي النيسابوري، روى عن ابن خزيمة والسراج، وروى عنه أبو عبدالله الحاكم والجارودي، وكان إمام عصره، كثير التصانيف، توفي سنة ٣٧٨هـ عن ٩٣ عاماً. تذكرة الحفاظ (٣/ ٩٧٦-٩٧٧).

(٢) في مواضع منها (٢ و ٤ و ٨).

(٣) تاريخ دمشق (جـ١٥/ ل٤١٢)، والنص في التاريخ الكبير (٥/ ٨١).

(٤) لعله المعروف بالقصار، سمع السراج، وحدث عنه أبو نعيم، توفي سنة ٣٧٣هـ، وهو ابن مائة وثلاث سنين - تاريخ بغداد (٦/ ١٢٧).

(٥) السنن الكبرى (١/ ٢٨٩) وشعب الإيمان (٤/ ٢٠٩ و ٥/ ١٣ و ٣٣٩).

(٦) تاريخ ابن عساكر (١٠/ ٣٨١ - دهمان).

(٧) الإرشاد للخليلي (٣/ ٨٥٩) والتدوين للرافعي (١/ ٤٥٥).

علي بن إبراهيم المستملي المعروف بالنجاد سوى ذلك القدر الذي لم يسمعه ابن فارس من البخاري، فإن المستملي أخذه عن ابن فارس إجازة أيضاً، ثم روى المستملي ببغداد جميع الكتاب، وسمعه منه كافة أهل العلم من أصحاب الحديث، وكتبه عنه الدارقطني وغيره بكماله، وقرىء عليه ما في آخره إجازة عن ابن فارس عن إجازة البخاري له ذلك»[١]، وهذا القدر الذي ذكره الخطيب ينتهي بباب «فضيل» كما نص السمعاني عليه[٢]، ومما يدل على ما ذكره الخطيب والسمعاني أن الدارقطني أسند في المؤتلف عشرات النصوص عن ابن فارس يقول فيها: «حدثنا البخاري»، ولم أقف على هذا التحديث في التراجم الواقعة بعد باب «فضيل» بعد التتبع، سوى موضع واحد[٣]، لعله ينقض تحديد السمعاني، والله أعلم.

ويوجد الآن من هذه الرواية عن البخاري الربع الأخير، ويبدأ من باب «قبيصة» كما سيأتي ذكره.

(١) الكفاية (ص٣٧٨).

(٢) الأنساب (٢/ ٥١٩).

(٣) المؤتلف (٤/ ٢٠٩٤).

٥- محمد بن سهل بن كردي البصري المقرىء اللغوي أبو الحسن(١).

وكان سماعه من البخاري سنة ٢٤٦هـ بالبصرة.

وهذا قبل وفاة المؤلف بعشر سنين(٢). ويظهر أنه قد تفرد بالرواية هذه عنه أبو بكر أحمد بن عبدان الشيرازي(٣). وقد روى عنه الصغير كما سيأتي بعد.

وكان سماعه بفسا في فارس كما في سند التاريخ.

وانتشر التاريخ عنه حيث رواه عنه جماعة منهم:

١- أبو الحسين محمد بن الحسن بن محمد بن أحمد الأصبهاني(٤)

---

(١) قال ابن الجزري: «نزل خراسان، وكان يقرىء بها، قال الداني: مقرىء متصدر، سمع محمد بن إسماعيل البخاري، لا أدري على من قرأ، ولا من قرأ عليه» النهاية (٢/ ١٥١). وقال ابن حجر: قال أبو الوليد الباجي: مجهول! كذا قال، وقد عرفه غيره، وهو موثق» - اللسان (٥/ ١٩٤).

(٢) كما ورد في سند المطبوع من الكتاب (١/ ٣)، ومخطوطة تشستربتي (ب ٢)، وما سيأتي من تواريخ أو مواضع السماع فمن المطبوع.

(٣) هو الإمام الحافظ الثقة شيخ الأهواز، حدث عن الباغندي وابن صاعد وعنه حمزة السهمي وغيره، توفي سنة ٣٨٨هـ عن ٩٥ عاماً - السير (١٦/ ٤٨٩).

(٤) وردت روايته في بداية أجزاء مخطوطة التاريخ السابقة الذكر، وفي أسانيد ابن عساكر للتاريخ الكبير من ذلك (١٠/ ١٩ - دهمان) وفي الغنية للقاضي عياض (ص١٩٩).

٢- أبو ذر الهروي(١).

٣- أبو أحمد عبدالوهاب الغندجاني(٢)، وكان سماعه سنة ٣٨٣هـ، وروى التاريخ عنه جماعة منهم الخطيب(١) وأبو الفضل ابن خيرون(٢) وأبو الحسين المبارك الصيرفي(٣) وأبو علي الأصبهاني(٤). وأبو الغنائم النرسي(٥) وسماعه منه سنة ٤٤٦هـ، ورواها عنه جماعة(٦) منهم:

---

١) تاريخ بغداد (٢/ ٢١٩) والفهرسة لابن خير (ص٢٠٥).

٢) هو عبدالوهاب بن محمد بن موسى، قال الخطيب: حدث بالتاريخ بعضه بقوله، وأرجو أن يكون صدوقاً، توفي سنة ٤٤٧هـ - السير (١٧/ ٦٦١-٦٦٢).

١) الموضح (١/ ٥٠ و ١٢٤ و ١٧٥)، ولم يتبين لي لم يلتزم بها في تعقباته للبخاري - حاشية الموضح (١/ ٣٣).

٢) وردت روايته في بداية أجزاء مخطوطة التاريخ السابقة الذكر، وفي تاريخ ابن عساكر في عدة مواضع منها (١٠/ ١٩ - دهمان) وفي الغنية للقاضي عياض (ص١٩٩) وفهرس ابن عطية (ص١٠١).

٣) وردت روايته في بداية أجزاء مخطوطة التاريخ السابقة الذكر، وفي أسانيد ابن عساكر للتاريخ الكبير.

(٤) وردت روايته في بداية أجزاء مخطوطة التاريخ السابقة الذكر، وفي أسانيد ابن عساكر للتاريخ الكبير.

(٥) هو الإمام الحافظ محدث الكوفة محمد بن علي المقرىء، ثقة متقن، توفي سنة ٥١٠هـ - السير (١٩/ ٢٧٤).

(٦) ذكرهم ابن ناصر الدين في التوضيح (٣/ ١١) والإعلام (ص٢٢٤).

١- أبو الفضل محمد بن ناصر السلامي[١]، روى التاريخ عن الأربعة السابقين.

٢- عبدالحق بن عبدالخالق اليوسفي البغدادي[٢]. ورواه عنه عجيبة بنت أبي بكر محمد البغدادية[٣]، والحسين بن عمر الموصلي التاجر أبو عبدالله[٤]، ومن طريقهما وصل إلينا المطبوع من التاريخ، وهو إسناد ابن العديم في تاريخه[٥].

كما رواه عنه ابن عساكر إجازة، وسماعاً من ابن ناصر الدين السلامي عنه كما تقدم.

وللكتاب طرق أخرى عن هؤلاء، وفي ذكر بعضها ما يغني.

ويلحظ أن الرواة عن البخاري لا يعرف عنهم كثير شيء، سوى فضلك الصائغ، وروايته لم تصل إلينا، بل لم أقف على من أسندها عنه، ولا يعني ما سبق عدم ثبوت الكتاب عن مؤلفه، فإن الأمر مجرد رواية للكتاب، وليس هذا من شروط صحة نسبة الكتب

(١) وقعت روايته في أسانيد ابن عساكر.

(٢) ولد سنة ٤٩٤هـ، وحدث عنه ابن قدامة وعبدالغني، وقال ابن الجوزي: كان حافظاً لكتاب الله ديناً ثقة، توفي سنة ٥٧٥هـ - السير (٢٠/ ٥٥٣).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٤٦٩ - الاستدراك) والمعجم المفهرس وتغليق التعليق (٥/ ٤٥٨) - وهما لابن حجر - وصلة الخلف للروداني (ص١٥٥) - وعنده خطأ -.

(٤) محدث متقن مفيد، توفي بالموصل سنة ٦٢٣هـ - السير (٢٣/ ٢٥٨).

(٥) بغية الطلب (٩/ ٣٩٥١ و ٣٩٦٩).

المتأخرة إذا اشترت وتداولها العلماء ونسخها الوراقون.

ورواة القسم الثاني هم:

١- الحسين بن محمد بن زياد القباني[١]، له كتاب في الكنى[٢]، وأسند روايته ابن منده. ومن ذلك قوله: أخبرنا محمد بن يونس ثنا الحسين بن محمد ثنا محمد بن إسماعيل: «أبو بشر صالح بن بشير المري، منكر الحديث»[٣]؛ وهذا النص في التاريخ الكبير[٤].

٢- محمد بن محمد بن سار النحوي أبو عبدالله[٥]، أسند عنه البيهقي[٦] نصاً عن البخاري.

٣- محمد بن عبدالله بن الجنيد الجنيدي[٧]، أكثر عنه ابن عدي،

(١) ثقة حافظ، سمع إسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة، وحدث عنه البخاري شيخه وابن الشرقي، وتوفي سنة ٢٨٩هـ - السير (١٣/ ٥٠٠-٥٠٢).

(٢) تذكرة الحفاظ (٢/ ٦٨٠).

(٣) الكنى لابن منده (١٢٣٠).

(٤) (٤/ ٧٣).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) الخلافيات (جـ٢/ ل ١٥٨-١٥٩).

(٧) مثله في تاريخ بغداد (٥/ ٤٥٠) وقال: «محمد بن عبدالله بن الجنيد، أبو الحسين التميمي البزاز، ذكر أبو القاسم ابن الثلجي أنه حدث عن عبدالله بن أحمد بن حنبل». وذكره السمعاني في الأنساب (٢/ ٩٩) وابن ناصر الدين في التوضيح (٢/ ٤٨٠) وقال: «حدث عن أبي عبدالله البخاري، وعنه أبو أحمد ابن عدي».

حيث نقل مئات النصوص رواها عن البخاري، وكثير منها في التاريخ، وأخشى أن تكون روايته للضعفاء لا للتاريخ، وهو أمر محتمل، ومن الروايات التي ذكرها ابن الجنيد قوله: «ثنا البخاري حدثني عبدالله بن محمد قال: كان ابن عيينة يضعف إبراهيم الهجري»[1]، وهذا بنحوه في التاريخ الكبير[2]، وكذا ورد في الضعفاء له برواية آدم بن موسى[3].

هذا وللبيهقي إسناد عن ابن عدي بهذه الرواية عن البخاري[4].

ومما يتعلق بهذا المبحث كتاب الكنى للبخاري ـ رحمه الله ـ.

هل هو جزء من التاريخ الكبير أم هو كتاب مستقل؟ والذي أوجد الإشكال هو وقوع الكنى في نهاية بعض نسخ التاريخ قديماً وحديثاً ـ كما سيأتي، وكتب بعده: «هذا آخر كتاب التاريخ الكبير...»، ويدل على أنه كتاب مستقل عن التاريخ أمور منها:

١ - اختلاف رواة الكتابين.

فرواة التاريخ قد تقدم ذكرهم، أما راوي الكنى فهو أبو الحسين

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٢١٤).
(٢) (١/٢٢٦).
(٣) (١٠).
(٤) شعب الإيمان (٣/ ٤٢٩).

محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي[1]، ولم أرَ من ذكره في رواة التاريخ جزماً، ولو ثبت هذا، فإنه يكون مستند من جعل الكنى من التاريخ ـ ممن تقدم ـ هو رواية الغازي، ولم يقع هذا في بقية الروايات المشهورة عن البخاري، ويدل على خلافه أن ابن أبي حاتم في اعتراضاته على الكبير أدرج الكنى في آخر كتابه، ويُرَدُّ عليه بأنه اعتاد أن يقول عند بداية كل حرف: «باب»، بينما قال عند الكنى: «وهذا كتاب الكنى، باب الألف...»[2]، وفي هذا دلالة على أنه كتاب مستقل.

٢ - أن التأليف في الكنى كان مشهوراً في زمن البخاري، حيث ألّف جماعة من شيوخه في ذلك منهم ابن معين وابن المديني وابن أبي شيبة وخليفة بن خياط وأحمد بن حنبل[3]، وكتابه مطبوع.

٣ - وجود نسخ قديمة للتاريخ بدون الكنى، قال ابن القطان الفاسي في كلام له: «... إلا أن البخاري ذكره في الكنى المجردة من

---

(١) إمام ثقة، سمع الذهلي والبخاري وأبا زرعة، وروى عنه ابن عدي والإسماعيلي، وتوفي سنة ٣١٠هـ، وقال عنه ابن أبي حاتم: «صدوق» - الأنساب للسمعاني (٤/ ٢٨٩) والسير (١٤/ ٤٠٧).
(٢) بيان خطأ البخاري (ص١٥٠).
(٣) فتح المغيث (٤/ ٢١٣).

تاريخه، ولم يقع إلينا في نسخ التاريخ. . .»[١].

٤- تسمية الكنى بالمجردة والمفردة كما تقدم عن ابن القطان آنفاً، وكذا سماه أبو أحمد الحاكم[٢] وابن حجر في مواضع عديدة من كتبه[٣].

وهذا شبيه بتسمية كتاب الأدب بـ«الأدب المفرد» تمييزاً له عن كتاب الأدب الذي في الجامع الصحيح.

٥- أن الذين ترجموا للبخاري ذكروا من كتبه الكنى، فلو كان داخلاً في التاريخ أصلاً لما احتيج إلى تخصيصه بالذكر، ويدل عليه عدم تخصيص الكنى بالذكر لغير البخاري ممن كتب فيها ضمن كتبه، إلا أن الخطيب ذكر ما يدل على أنه من الكبير حيث قال بعد كلام له: «هكذا قال البخاري في باب العين، ولم يقل إن كنيته أبو نهيك، وذكر أبا نهيك في باب الكنى، قرب آخر الكتاب، فقال ما أخبرنا ابن الفضل أخبرنا علي بن أحمد بن إبراهيم حدثنا محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي. . .»[٤]، وهذا صريح بأن الكنى باب، وأنه آخر التاريخ الكبير، فهو منه كما صرح به المعلمي

(١) بيان الوهم (جـ٢/ ل ١٠٩).
(٢) الكنى (٢٠٩٤).
(٣) التهذيب (١٢/ ١٦١) والإصابة (٧/ ٣٥٤ و ٤١١ و ٤٢٠ و ٤٤٩).
(٤) الموضح (١/ ٢٧٣).

أخيراً حيث قال: «وقد بانَ أنها ـ أي الكنى ـ من التاريخ»[١]، وعندي ـ والله أعلم ـ أن الأول أصح، وأن ما ذكره الخطيب باعتبار النسخة التي وصلته ـ وهي برواية الغازي ـ، ولعله روى كلا الكتابين فأدرج الكنى في التاريخ.

❊ ❊ ❊

(١) حاشية بيان خطأ البخاري (ص١٥٠)، وهذا الكتاب طبع سنة ١٣٨٠هـ، أي بعد طباعة التاريخ بتحقيق المعلمي أيضاً.

٢- الفرق بين التواريخ الثلاثة

تقدم أن البخاري ألّف ثلاثة كتب باسم التاريخ، وتميز من بين هذه الكتب التاريخ الكبير، لما حواه من سعة في التراجم والأحاديث والعلل وغيرها من العلوم النافعة، أما الأوسط والصغير فالمعلومات التي عنهما قليلة، بل إنه قد حصل خلط بينهما، أدى إلى طبع الأوسط باسم الصغير، وما زال البعض على هذا الوهم بسبب عنوان الكتاب، ويمكن معرفة الفروق بين هذه التواريخ من خلال العناصر التالية:

١- التاريخ الكبير مرتب على حروف المعجم بتقديم من اسمه محمد. وفي كل كتاب الرواة مرتبون على أسماء آبائهم في أبواب.

٢- كل باب مرتب على الطبقات، بدأ بالصحابة فالتابعين فمن بعدهم. وهذان الأمران يخالفان ترتيب الأوسط والصغير كما سيأتي.

٣- جاء في التاريخ المطبوع باسم «الصغير» إسناد للكتاب ينتهي بأبي محمد زنجويه بن محمد بن الحسن النيسابوري اللبّاد[1]، وقع هذا الإسناد في عدة مواضع من أجزاء الكتاب الثمانية[1]، وقد أسند ابن حجر[2] وابن خير الإشبيلي[3] كتاب التاريخ الأوسط للبخاري من الطريق السابق نفسه، وذكر ابن خير أن أجزاء الكتاب سبعة، وفي هذا دلالة واضحة على اسم المطبوع الحقيقي.

٤- جاءت رواية أخرى للكتاب عن البخاري تشابه رواية زنجويه[4] مع مخالفة في شيء كبير كما قال ابن حجر. وهي رواية أبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالسلام النيسابوري الخفاف[5]، وقد نص ابن ناصر الدين الدمشقي[6] على أن الخفاف روى عن البخاري التاريخ الأوسط، وأسند هذه الرواية عنه ابن حجر[7].

والروايتان متقاربتان في الجملة وقد صدرت رواية الخفاف في طبعة لم تسلم من نقد!

---

(١) هو الشيخ القدوة الزاهد الثقة، سمع ابن رافع والرمادي، وحدث عنه أبو علي الحافظ والمخلدي، توفي سنة ٣١٨هـ - الأنساب (٤/ ١٢٤) والسير (١٤/ ٥٢٢).

---

(١) من تجزئة أبي ذر الهروي كما في المطبوع (١/ ٢٨٤).
(٢) المعجم المفهرس (ل ٧٠).
(٣) الفهرسة (ص ٢٠٥).
(٤) حققت بجامعة أم القرى بمكة في رسالتين علميتين.
(٥) هو الحافظ العالم الثقة نزيل مصر، لازم البخاي، وحدث عنه النسائي والعقيلي، وتوفي بمصر سنة ٢٩٤هـ - السير (١٤/ ٨٨-٨٩).
(٦) التوضيح (١٤/ ١٤١) والإعلام (ص ٢٩٢-٢٩٣).
(٧) المعجم المفهرس (ل ٧٠) وقد قارنت بين الروايتين - ثلث الكتاب الأول -، فكانت الفروق يسيرة خلافاً لقول الحافظ، فالله أعلم.

٥- جاء في ترجمة أبي القاسم ابن الأشقر[١]، أنه روى التاريخ الصغير للبخاري.

وكذا نص عليه الخطيب والسمعاني والذهبي وابن ناصر الدين[٢].

وأسند روايته ابن حجر[٣] والسمعاني[٤] وابن عساكر[٥].

وهذا الراوي لا ذكر له في أسانيد أجزاء التاريخ المطبوع باسم «الصغير».

٦- جاءت روايات معزوة للتاريخ الأوسط هي بعينها في المطبوع برواية زنجويه، كما عزيت نصوص للصغير وليست في المطبوع[٦]، وفي هذا دلالة لما تقدم، مع احتمال تكرر النصوص في كلا الكتابين، ولا مانع من ذلك.

---

(١) هو عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن القاضي البغدادي، سمع لويناً وابن عرفة والبخاري، وحدث عنه ابن شاهين، وكان محدثاً معمراً إماماً مفتياً، توفي بعد سنة ٣١٠هـ - تاريخ بغداد (١٠/ ١١٧) والأنساب (١/ ١٦٨) والسير (١٤/ ٣٠٣ و ١٧/ ١٠٠).

(٢) التوضيح (٤/ ١٤١) والإعلام (ص٢٩٢-٢٩٣).

(٣) المعجم المفهرس (ل٧٠) وتغليق التعليق (٥/ ٤٥٩).

(٤) الأنساب (٥/ ٣٠٦) والسير (٢٠/ ٣١٢).

(٥) تاريخ دمشق (ق ١/ ١٢٢ - السيرة و ١٠/ ٣٠٥ و ٤٩٥).

(٦) الفهرس الحثيث (ص٣٤) لعبدالعزيز السدحان حفظه الله.

٧- ذكر السخاوي أن التاريخ الأوسط مرتب على السنين[١]، وهذا هو ترتيب المطبوع، فدل على أنه الأوسط، بينما ذكر الروداني أن الصغير خاص بالصحابة[٢].

وفي هذا تعقب على ابن خير في قوله: «كتاب الضعفاء والمتروكين للبخاري، وهو التاريخ الصغير»[٣].

٨- رأيت نسخة خطية[٤] من التاريخ برواية زنجويه كتب على غلافها: «التاريخ الأوسط» فالاعتماد على نسخة كُتِبَ عليها: «الصغير»، دون الرجوع إلى بقية النسخ والمصادر الأخرى مخالف لطرائق أهل العلم في التثبت والحيطة، والله أعلم.

هذه العناصر وغيرها تدل على أن المطبوع من التاريخ للبخاري هو الكبير والأوسط - بروايتيه[٥] - فحسب. وما عدا ذلك ففيه نظر.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ (ص١١٠).

(٢) صلة الخلف (ص١٥٥)، وفيه نظر كما سيأتي.

(٣) الفهرسة (ص٢٠٦).

(٤) مصورة عن نسخة الشيخ حماد الأنصاري - رحمه الله - بالمدينة النبوية.

(٥) يظهر أن للأوسط راو ثالث هو محمد بن شاذان بن إسماعيل النيسابوري المتوفي سنة ٣٨٦هـ، وقد أسّند هذه الرواية الدارقطني عن النقاش - وهو متهم - عن ابن شاذان، وهذه النصوص موجودة في رواية زنجويه - المؤتلف (١/ ٤٤١ و ٢/ ٥٨٣ و ٧٥٣ و ٣/ ١٣٨٥ و ١٦٨٦ و ٤/ ١٨٥١ و ٢٠٦٤).

بقي أمر مهم يتعلق بالتاريخ الصغير، وهو أنه قد تقدم أن ابن فارس روى الكبير عن البخاري، وأسند روايته أبو أحمد الحاكم وغيره.

إلا أن أبا أحمد الحاكم أسند روايتين عن ابن فارس[١]، وسمى الكتاب فيهما: «التاريخ الصغير»، والنص الثاني منهما في التاريخ الكبير[٢] بنحوه.

فهل يقال إن أبا أحمد الحاكم وهم في قوله: «الصغير»، أم أن ابن فارس روى الكتابين عن البخاري؟

والثاني أولى من توهيم حافظ كأبي أحمد، إلا أنه يشكل عليه أن النص الثاني ليس في شأن الصحابة، وقد مرَّ قبل قليل عن الروداني أن الصغير في الصحابة فهل الروداني اختلط عليه الأمر، أم أن النص ورد في الصغير وإن لم يكن له علاقة بالصحابة؟.

وقد نقل ابن عساكر عدة نصوص عن البخاري وفي غير الصحابة وقال فيها: «التاريخ الصغير»[٣]، وهذا دليل على ضعف ما قاله الروداني ولا أظنه اطلع عليه. كما أسند ابن عساكر من طريق

(١) الكنى (٤٢٢ و ٧٤٠).
(٢) (٥/ ١٣٧).
(٣) تاريخ دمشق (١٩/ ١٢٠) و (٥٩/ ٣٨١) و (٦٠/ ٢٤٤) (٣١/ ٢٣٧) (٤٦/ ١١٦).

ابن عبدان عن ابن سهل عن البخاري قولاً له في غير الصحابة ثم قال: «قاله في الصغير»[١]، فهذا دليل آخر على تضعيف قول الروداني.

ولعل ظواهر النصوص أقرب، وأن ابن فارس روى كلا الكتابين ـ الكبير والصغير ـ عن البخاري، حيث إن البخاري كان مقصوداً من الرواة، فهذا ورّاقة ابن أبي حاتم يقول عنه ابن حجر: «الإمام الجليل كان ملازمه سفراً وحضراً، فكتب كتبه»[٢].

فالتاريخ الصغير كتاب مستقل غير الأوسط وغير الضعفاء الصغير، والله أعلم.

* * *

(١) تاريخ دمشق (٦٤/ ١٢٧) والنص في الكبير (٨/ ٢٦٨)!
(٢) تغليق التعليق (٥/ ٤٣٧).

٣- نسخ الكتاب وطبعاته

تقدم أن التاريخ الكبير قد انتشر واشتهر في زمن مؤلفه أبي عبدالله ـ رحمه الله ـ وسيأتي أن إسحاق بن راهويه ـ شيخ البخاري ـ أخذ نسخته من التاريخ وأدخلها على الأمير ابن طاهر. وهذا قبل وفاة البخاري بثمان عشرة سنة، حيث إن إسحاق توفي سنة ٢٣٨هـ، كما تقدم أن الأمير خالد الذهلي طلب من البخاري أن يقرأ عليه الجامع والتاريخ فأبى. وأن ابن سهل سمع التاريخ سنة ٢٤٦هـ بالبصرة، أي قبل وفاة المؤلف بعشر سنين، وقد حدَّث البخاري بالتاريخ في بغداد[١]. وسمعه منه جماعة من المحدثين والقراء وغيرهم، كل هذا يدل على أن نسخ التاريخ قد انتشرت في وقت مبكر جداً، فهذا أبو الهيثم خالد بن أحمد يطلب من صالح جزرة أن ينظر له في التاريخ، ويصحح له ففعل[٢]، وسبق أن البخاري ألف التاريخ ثلاث مرات. ولا معنى لتكرار التأليف إلا بالزيادة والحذف والتعديل والتصويب والرجوع عن بعض الأمور، ولا يبعد أن تكون بعض النسخ القديمة قد انتشرت، ثم أعقبها نسخ أخرى فيها التعديل والتصويب والزيادة.

---

(١) حاشية الموضح (١/ ٧).

(٢) الموضح (١/ ٧). ورجح المعلمي أن رواية ابن فارس مما أخرجه البخاري قبل سنة ٢٢٤هـ - حاشية الموضح (١/ ٥١).

ومن شواهد المراجعة في التأليف قول البخاري في أول تاريخ[١]: «محمد بن حبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد بيناه في حديث عبدالله بن السعدي»، ثم ذكر ذلك في منتصف الكتاب[٢]، هذا مع قوله: «بيناه» بصيغة الماضي، وشاهد آخر أنه ذكر ترجمتين لرجل واحد، وجمعهما في ترجمة واحدة في تاريخه، وترك الجمع في الضعفاء الكبير لذلك، ولم ينتبه المنتقد على ما وقع في التاريخ من الإصلاح[٣].

قال ابن ناصر الدين عن ذلك: «فأخطأ عليه من نسب الوهم إليه»[٤].

ومن شواهد الزيادة على ما كتبه بعدُ، قوله في ترجمة الحسن بن صباح البزار: «مات سنة تسع وأربعين ومائتين. . »[٥]، وقوله أيضاً في ترجمة حسين بن عيسى البسطامي: «مات سنة سبع وأربعين ومائتين»[٦].

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٨).

(٢) المصدر السابق (٥/ ٢٨).

(٣) حاشية التاريخ الكبير (٣/ ٦٥).

(٤) التوضيح (٣/ ١٢).

(٥) التاريخ الكبير (٢/ ٢٥٩).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٣٩٣).

وقد تقدم أن ابن سهل سمع التاريخ من البخاري سنة ٢٤٦هـ.

ومما لا شك فيه أن اختلاف النسخ لا يلزم منه أن يكون كله من صنيع البخاري، بل قد يكون من الناسخ أو الكاتب كما قال أبو حاتم في تعقب له للبخاري[١].

أما عن ترتيب هذه النسخ زمنياً، فقد ذكر المعلمي ـ رحمه الله ـ أن نسخة التاريخ التي كانت لدى ابن أبي حاتم هي التي أخرجها البخاري أولاً.

ونسخة الخطيب التي اعتمد عليها هي النسخة الثانية، وهي من رواية أبي أحمد بن فارس. حيث ذكر الخطيب في الموضح ـ أول اعتراضاته على البخاري ـ إسناده إليه.

وفي رواية ابن فارس هذا المواضع على الخطأ. وهي في رواية محمد بن سهل عن البخاري على الصواب، فظهر أن رواية ابن فارس مما أخرجه البخاري ثانياً، ورواية ابن سهل مما أخرجه ثالثاً[٢]، ثم قال بعد: «فنسخة ابن سهل هي المعتمدة عند الاختلاف»[٣].

(١) بيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم (٢٣٩ و ٤٠٤).
(٢) مقدمة الموضح (١/ ١٢).
(٣) المصدر السابق (١/ ٢٦) وانظر ص(٥٩) من هذا الكتاب.

ويزاد على ما ذكره أن الخطيب قد اطلع على عدة روايات للتاريخ عن البخاري حيث قال: «... ولم أجد هذا الكلام في رواية أحد من أصحاب البخاري الذين رووا عنه التاريخ إلا في رواية علي بن إبراهيم المستملي خاصة...»[١]، وهذا يدل على أنه وقف على نسخ وروايات مختلفة في النصوص، ويشهد لقول المعلمي بتقديم رواية ابن سهل على ابن فارس، أن الأخير روى التاريخ إلى باب «فضيل» سماعاً، والباقي إجازة. وهذا قد سبق بيانه، وأن الدارقطني أعرض عن ذكر السماع مما وقع في الإجازة، ولذا يسمي المعلمي رواية ابن فارس الأصل الإجازي، ورواية ابن سهل الأصل السماعي[٢]، وليس هذا على إطلاقه بالنسبة لرواية ابن فارس، فهي سماعية إلى باب «فضيل» كما نص عليه المعلمي نفسه[٣].

وذكر المعلمي أن عبدالرحمن بن الفضل ربما أخذ التاريخ أو بعضه إجازة، فوقع في نحو ما وقع فيه ابن فارس[٤]، ولعله أخذ هذا من قول الخطيب: «وقد روى عبدالرحمن بن الفضل الفسوي

(١) الموضح (١/ ١٠١).
(٢) حاشية بيان خطأ البخاري (ص١٣٧ وغيرها).
(٣) حاشية الموضح (١/ ١٧٤-١٧٥).
(٤) المصدر السابق.

عن البخاري هذا الفصل مثل ما رواه عنه ابن فارس على الخطأ. ورواه محمد بن سهل المقرىء عن البخاري على الصواب»[١]، وفي هذا دلالة على تأخر نسخة ابن سهل، وأن البخاري كان يغيّر في كل رواية ما يراه صالحاً لذلك، وقد بلغ الاختلاف بين الروايات حتى في الرواية الواحدة، فقد ذكر الدارقطني[٢] بإسناده عن ابن فارس عن البخاري نصاً، ولا يوجد ذلك النص في موضعه من القسم الموجود من تلك الرواية، ويظهر من هذه الرواية أنها تقارب النسخة التي اطلع عليها ابن أبي حاتم. حيث إنها تفردت[٣] بترجمة «القعقاع ابن شور» دون بقية الروايات، وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنه، وقلت له إن البخاري أدخل اسمه فيمن يسمى القعقاع...»[٤].

وقد أشار ابن حجر[٥] إلى اختلاف نسخ التاريخ الكبير حتى في التخفيف والتشديد وهذا يدل على أن من النساخ من كان يضبط ويهتم به، ومن أشهر النسخ التي ذُكِرَتْ: نسخة الظهري[٦] وابن

---

(١) الموضح (١/ ١٧٥).
(٢) المؤتلف (١/ ٤٧٢).
(٣) التاريخ الكبير (٧/ ١٨٨).
(٤) الجرح (٧/ ١٣٧).
(٥) تبصير المنتبه (/)، ونص عليه المعلمي في حاشية التاريخ (٨/ ٤٠).
(٦) حاشية التاريخ (٢/ ٦٥).

خيرون[١] وابن ماكولا وقد تقدمت، ونسخة النرسي والغندجاني وابن عبدان[٢]. كما أن لأبي ذر الهروي وابن أبي الفوارس نسخاً، وأجزاء هذه النسخ يخالف بعضها بعضاً بداية ونهاية[٣]، كما أن خطوط العلماء توالت على الكتاب نسخاً وتعليقاً، فكان للتاريخ نسخة بخط ابن أبي الفوارس[٤]، وللحافظ محمد بن ناصر السلامي حواش عليه بخطه[٥]، وكذا لأبي ذر الهروي[٦]، ونظراً لاختلاف نسخ التاريخ من لدن مؤلفه إلى زمن متأخر، فإن ورود الاستدراكات والاعتراضات عليه وارد جداً، وهو ما وقع. فقد انتقد البخاري في عشرات المواضع من كتابه التاريخ الكبير، وما كان ذلك ليكون أكثره لولا اختلاف نسخ الكتاب، وتعديلات البخاري المتوالية عليه، وسيأتي - إن شاء الله - ذكر ذلك مفصلاً فيما بعد.

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٣١٦ و ٣٨٩).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٣٥).
(٣) ففي الجزء الثالث - مثلاً - ورد في نسخة المشايخ - كذا - في (١/ ١٢٥) من المطبوع، وعند أبي ذر في (١/ ١٤٤)، وعند ابن أبي الفوارس في (١/ ٣٠٣)، وعند ابن خيرون في (١/ ٣٤١).
(٤) حاشية التاريخ (١/ ١٤٥).
(٥) المصدر السابق (١/ ١٥ و ٢٣ و ٢/ ٦٥ و ١٣٠).
(٦) المصدر السابق (٤/ ٢٠٧).

أما عن **نسخ الكتاب** الموجودة في هذا الزمن، فإنها قليلة مما أثَّر على إخراج الكتاب بالصورة التي كتبها المؤلف أخيراً، لو لا أن الله هيأ لهذا الكتاب رجلاً جمع بين العلم والدين، والقوة والصبر، ألا وهو الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني[١] - رحمه الله - الذي اعتنى بتصحيح الكتاب وتعليق الحواشي النافعة عليه، فنظر في النسخ وقام بدراستها ونسخها ومقابلتها، واجتهد في إصلاح الأخطاء، وتصحيح الأسماء والأنساب، كما استوعب النظر في حال الرجال، ونقد الروايات جرحاً وتعديلاً، وساعده على ذلك جماعة من العلماء[٢]، وقد ذكر طابعوا الكتاب[٣] أنهم اعتمدوا على عدة نسخ في إخراجه، وفاتهم جملة منها، وهذا ذكر لجميع نسخ الكتاب مع ما وقفت عليها، بإجمال: -

---

(١) هو العالم الثقة خاتمة المحققين، ألف التنكيل والأنوار الكاشفة، وحقق التاريخ الكبير والجرح والتعديل وبيان خطأ البخاري لابن أبي حاتم والموضح للخطيب والأنساب للسمعاني والإكمال لابن ماكولا والفوائد المجموعة للشوكاني وغيرها، وتوفي بمكتبة الحرم المكي جوار بيت الله في السادس من شهر صفر سنة ١٣٨٦هـ.

(٢) التاريخ الكبير (٢/ ٤٠١).

(٣) التاريخ الكبير (١/ ٨ و ٩ و ٢/ ٤٠١ و ٧/ ١٧٣ و ٤٣٩ و ٨/ ٤٥٦-٤٥٩)، وقد أفدت مما ذكره الأخ الفاضل محمد عبيد في بحثه: «تخريج الأحاديث المسندة المرفوعة بالتاريخ الكبير للبخاري» (١/ ٩٠-١٠٣)، رسالة مقدمة لجامعة أم القرى بمكة شرفها الله، حيث توسع في الكلام على النسخ مع اطلاعه عليها.

١- نسخة القسطنطينية، محفوظة في خزائن استانبول بأيا صوفيا، وهي من رواية ابن سهل وكتب في آخر المجلد الرابع: «كمل جميع كتاب التاريخ الكبير لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - وذلك بمدرسة سبتة حاطها الله وحرسها في صبيحة يوم الأربعاء، الثامن عشر لمحرم سنة ثنتين وسبعمائة» ورمزها «قط» في حواشي التاريخ.

وهي نسخة ينقصها المجلد الثالث، ويمثل من المطبوع الجزئين الخامس والسادس.

وعن هذه النسخة صورة محفوظة بالخزانة المصرية (١٨٩٠).

٢- قطعة من أوائل التاريخ من المكتبة الظاهرية بدمشق من المجموع رقم (٦٦/ ٥٥)، في (٥٢) ورقة، تبدأ من أول الكتاب إلى نهاية ترجمة «محمد بن حصين» عن أبي علقمة رقم (١٣٤) من الجزء الأول، ترجع إلي القرن الخامس، حصل عليها الطابعون بعد الانتهاء من طباعة الجزء الأول، وقد عارضوا هذه النسخة بالمطبوع، وألحقوا الفروق بنهاية الجزء الأول، ورمزها «ظ».

٣- نسخة كوبريلي باستانبول تحت رقم (١٠٥٣) تبدأ بأول الكتاب إلى آخر باب «حسين». وفي آخرها تعليقات وسماعات،

وراويها هو ابن سهل كما نص عليه المعلمي[١]، وهي نسخة نفيسة، كتبت بخط نسخي جميل، وعدد أوراقها (٢٧٨) ورقة، في كل ورقة عشرون سطراً، وفي كل سطر عشر كلمات تقريباً. ورمزها «كو».

٤- نسخة مكتبة «باريس»، وهي تمثل المجلد الرابع والأخير من الكتاب تبدأ بباب «قبيصة» إلى نهاية الكتاب، ويمثل من المطبوع من (٧/ ١٧٣) إلى آخر الكتاب، وهذه النسخة نقل عنها النسخة الآصفية بحيدر أباد الدكن، والتي اعتُمد عليها في إخراج الكتاب، ودخلت مساعدة للنسخة الأولى، وكان الانتهاء من نسخها في يوم السبت الثالث من شهر رمضان سنة ١٠٠١هـ، وقد حصلت على صورة من هذه النسخة[٢]، ووجدت أنها برواية ابن فارس، كما ورد في لوحة (ل ٣٤)، إلا أنه لم يتبين لي من أي الطرق هي عنه، وفي آخر هذه النسخة كتاب الكنى برواية أبي الحسن الغازي وتقع هذه النسخة في ٩٦ ورقة، وفي كل ورقة ٣١ سطراً تقريباً، وفي كل سطر ما يقارب ١٢ كلمة. وخطها مغربي جميل واضح وليس بها

---

(١) حاشية الموضح (١/ ٤٧).

(٢) عن طريق مركز الملك فيصل بالرياض مصورة من مكتبة باريس!!

سماعات، وتخالف كثيراً النسخة الأولى في ترتيب التراجم[١]، وجاء في آخر هذه النسخة: «هذا آخر كتاب التاريخ الكبير، على حروف المعجم، وما في آخره من الكنى على ذلك، وذكر من غلبت كنيته على اسمه، تصنيف أبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي البخاري -رحمه الله-، وتمت سنة خمس عشرة وأربعمائة».

ورمز نسخة الآصفية في المطبوع «صف».

٥- قطعة من مكتبة الحرم المكي في تسع ورقات[٢]، تبدأ من أول حرف العين إليى باب «عبدالله بن بديل» ورمزها «ق».

٦- نسخة محفوظة بمكتبة أحمد الثالث باستانبول تحت رقم (٢٩٦٩)، في مجلد واحد، عدد أوراقها (٣٨٠) ورقة، في كل ورقة (٣٠) سطراً، وفي كل سطر (١٥) كلمة تقريباً، وخطها نسخي دقيق، وليس بها الكنى، ووقع بها سقط في بعض التراجم، وذكر أن تاريخها يعود إلى سنة ٦٣٦هـ[٣]، ويظهر أنها من رواية ابن سهل، ولم يعتمد طابعوا الكتاب إلا على جزء من هذه النسخة أي من ورقة ٢٠١ إلى ٢٨١. وهذا

---

(١) حاشية التاريخ (٧/ ١٧٣).

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١-٥٧).

(٣) تاريخ التراث لفؤاد (١/ ٢٥٦).

يقارب ربع الكتاب، والسبب في ذلك أنهم طبعوا المجلد الأول والثاني والرابع من المخطوطة الأولى ـ في ستة أجزاء ـ وهي ناقصة الثالث كما سبق، وبقي هذا مفقوداً حتى تم الحصول عليه، فأخرجوها في الجزء الخامس والسادس من المطبوع بدون تعليق المعلمي كما سيأتي.

٧- نسخة المكتبة الأزهرية برقم (٨٦١)، في (٣٠) ورقة من بقية من اسمه «إبراهيم» حتى نهاية باب «آدم».

كتبت النسخة بخط مغربي، وهي من رواية ابن عبدان عن ابن سهل عن البخاري.

٨- نسخة مكتبة «تشستربتي» تحت رقم (٣٤٣٣)، وتتألف النسخة من قسمين يختلف كل قسم عن الآخر في الخط والمضمون:

فالقسم الأول: يبدأ من أول الكتاب إلى ترجمة سندي بن شماس السمان عند قوله: «... خير مني»[1]. ويقع هذا القسم في (٢٢٠) ورقة، وكل ورقة بها ما يزيد عن (٣٠) سطراً، وفي كل سطر ما يقارب (١٢) كلمة، وخطها مغربي دقيق، وهذا القسم يتألف من عدة أجزاء من تجزئة ابن شافع[2]، وفي بداية كل جزء ذكر للإسناد،

(١) (٤/ ٢١٦) من التاريخ الكبير.

(٢) هو الحافظ المفيد أبو الفضل أحمد بن صالح الجيل المعدل، ولد سنة ٥٢٠هـ، وتوفي سنة ٥٦٥هـ، وكان إماماً ثقة مليح الخط والصوت - السير (٢٠/ ٥٧٢).

وفي نهايته السماعات، وقد قوبلت على نسخة أخرى، ووقع خرم في أول هذا القسم[1]، وهو من رواية ابن عبدان عن ابن سهل عن البخاري. وقد قمت بمقابلة شيء من هذا القسم بمقابله من المطبوع، ووقفت على بعض السقط المهم من المطبوع، مع بعض الأوهام في هذا المخطوط.

والقسم الثاني: يبدأ[2] من قوله: «ابن جريج قال أخبرني شيبة...»، في ترجمة: «شيبة، سمع محمد بن علي»، وينتهي[3] بقوله: «آخر المجلد الثالث من كتاب التاريخ الكبير، وبه تم باب عمرو من كتاب العين من أصل الكتاب، ويتلوه في المجلد الرابع: باب عيسى. وأوله: عيسى بن طلحة بن عبيد الله أبو محمد التيمي ـ إن شاء الله تعالى ـ، فرغ من تحريره العبد الضعيف الراجي إلى رحمة الله تعالى وغفرانه أبو المكارم عبدالوارث بن عبدالرحمن بن عبدالوارث الخليلي القزويني، بعد صلاة العصر يوم الثلاثاء السادس من شهر الله المبارك شعبان، سنة اثني عشر وستمائة، حامداً ومصلياً على نبيه عليه السلام»، فتبين أن هذا القسم يمثل المجلد الثالث، وخط هذه نسخي متقن ودقيق والتراجم فيه تبدأ بخط عريض، ولم

(١) يمثل من المطبوع (١/ ٥٦-٦٤).

(٢) (٤/ ٢٤٢) رقم (٢٦٦٣) من المطبوع.

(٣) (٦/ ٣٨٥) رقم (٢٧١٨) من المطبوع.

يتبين لي من أي الروايات هي عن البخاري، ولعلها عن ابن سهل، وهذا القسم مهم جداً ـ كما سيأتي ـ في تصحيح أخطاء الجزئين الخامس والسادس من التاريخ المطبوع.

٩- قطعة في باتنه بالهند برقم (٢٤٢٢) في (٦٢) ورقة من القرن الخامس.

١٠- قطعة بعليكره بالهند أيضاً برقم (٩٧٦٢/ ٤) في (١٢٦) ورقة[١].

١١- قطعة بمكتبة «يس باش» بالبصرة[٢].

أما عن **طباعة الكتاب** فإنه لا تعرف له سوى طبعتين:

١- الأولى قامت بها الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف بعاصمة الدولة الآصفية حيدر أباد الدكن بالهند، وكانت طباعته غريبة، حيث طبع الجزءان الأخيران وهما السابع والثامن في عام ٦٠ و ٦١ من القرن الرابع عشر، ثم صدر الجزءان الأول والثاني في عام ١٣٦٢هـ. وبعد ذلك الجزءان الثالث والرابع عام ١٣٦٤هـ، وبعد أربع عشرة سنة صدر الجزءان الخامس والسادس، بعد العثور على نسخة أحمد الثالث ـ سابقة الذكر ـ

(١) ذكرهما صاحب تاريخ التراث (١/ ٢٥٧).

(٢) تاريخ الأدب العربي (٣/ ١٧٨).

سنة ٧٧ و ١٣٧٨هـ، وخلال تلك الفترة حقق المعلمي كتباً احتاج فيها إلى النصوص الواقعة في هذين الجزئين، إلا أنه لم يطبع بعد، لذا نجده يقول في مواضع من كلامه: «ليس عندنا باب عاصم من التاريخ»[١]. ويقول: «إذ ليس عندنا عتبة من التاريخ»[٢]، وكان صدور الكتاب ـ باستثناء الخامس والسادس ـ بتصحيح المعلمي ـ رحمه الله ـ وساعده على ذلك جماعة من العلماء ذُكروا في آخر الكتاب، وقد بذلوا من الجهد والمراجعة والتصحيح الشيء العظيم شكر الله لهم ذلك، ولا أظن أن أحداً سيقوم بعمل المعلمي على هذا الكتاب لما حواه من تراجم وأنساب وأسماء مشتبهة وإشكالات علمية عويصة، يدركها من درس الكتاب وخبره، إلا أن هذه الطبعة دخلها الخلل في الجزئين الذين لم يحققهما المعلمي، وذلك لاعتمادهم على نسخة واحدة، ويظهر أنها كثيرة الأخطاء والتحريف[٣]، فافتقد هذا الجزآن الدقة العلمية في التصحيح والتصويب، فكان إخراجهما ليس بذاك، مقارنة بما قام به المعلمي ومساعدوه،

(١) حاشية الموضح (١/ ١٥٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٦٠).

(٣) إصلاح بعض الغلط في النسخة المطبوعة من التاريخ الكبير للبخاري، مقال لمطاع الطرابيشي، نشر في مجلة عالم الكتب عدد ٣ محرم ١٤٠٤هـ.

ولو قدر لهم أن يقفوا على القسم الثاني من مخطوطة «تشستربتي» لأمكن القضاء على كثير من تلك الأخطاء التي أساءت إلى الكتاب. حيث إن هذا القسم يشمل جميع الجزء الخامس وأكثر السادس، مع وضوح الخط وتقدم الزمن، كما سبق، ولست أدري لِمَ لَمْ يدفع الباقي من التاريخ للمعلمي لإكمال تحقيقه؟ حيث إنه صدر قبل وفاته بكثير!.

٢- الثانية صدرت عام ١٤٢٢هـ بتحقيق مصطفى عبدالقادر أحمد عطا، اعتمد فيها على الطبعة القديمة مع ترقيم التراجم وإضافة كتاب بيان الخطأ لابن أبي حاتم مع مصادر الترجمة في الحاشية، ولم تأتِ هذه الطبعة بكبير شيء جديد في التحقيق، إلا أنه عمل طيب يشكر عليه صاحبه.

هذا ولا زال الكتاب يحتاج إلى تحقيق علمي جديد، ومراجعة بقية النسخ، وتنظيم النص، وتخريج التراجم والأحاديث والآثار، وتوثيق الأقوال، ونحو ذلك مما يفيد الكتاب والقارئ، حيث إن هذا الكتاب بحق موسوعة علمية عظيمة.

* * *

٤- أهمية الكتاب، وثناء العلماء عليه، وتعقباتهم له

أَلَّفَ الإمام البخاري -رحمه الله- العديد من الكتب -كما سيأتي- وكان يدعو الله أن يبارك للمسلمين فيها[1]، ولعل الله قد استجاب له في ذلك. فكان من بركاتها ونفعها ما لا يعلمه إلا الله، ولا أدل على ذلك من جامعه الصحيح، الذي صار أصح كتب الخلق أجمعين. ولم يتقدمه من كتبهم شيء. مع ما أُلِّفَ عن رجاله وفقهه وشروحه وعلله وغير ذلك.

وكان للتاريخ الكبير من الأهمية والمنزلة ما جعله يتلو الجامع الصحيح في الرتبة -بالنسبة لكتب البخاري-، مع غزارة الفوائد، ودقة المنهج، فكان عسير المنال، يظل المرء في تفهمه الساعات، وفي حل رموزه الأيام. ولا أدل على ذلك من قصة إسحاق بن راهويه عندما أخذ التاريخ الكبير وأدخله على الأمير عبدالله بن طاهر، فتعجب منه وقال: «لست أفهم تصنيفه»[2].

فإن في هذه القصة دلالة على مدى الأهمية التي حازها هذا الكتاب في زمن مبكر من تأليفه -في حياة المؤلف- ومن قبل شيوخه أيضاً، بل إن منزلة هذا الكتاب ومكانته وصلت إلى أن كبار الحفاظ

(١) تاريخ دمشق (جـ١٥/ ق٨٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ٧) وتاريخ ابن عساكر (جـ١٥/ ق٧٨).

لا يستغنون عنه، فهذا أبو العباس ابن عقدة الحافظ يقول: «لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألف حديث لما استغنى عن كتاب التاريخ تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري»[١]، هذا والبخاري قد اختصر في تأليفه، فكيف لو توسع؟

قال البخاري: «قلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عند قصة، إلا أني كرهت تطويل الكتاب»[٢]، ومعنى هذا أنه لا توجد ترجمة إلا وعند البخاري فيها فائدة من حديث أو أثر ونحو ذلك. ومن دلائل أهمية هذا الكتاب أنه يعد أصلاً لجميع كتب التراجم والسؤالات والتواريخ والمسائل والجرح والتعديل، فهذا الخطيب بعد أن ذكر جملة من كتب الحديث والعلل والاهتمام بها وسماعها قال: «ثم تواريخ المحدثين، وكلامهم في أحوال الرواة مثل كتاب يحيى بن معين الذي يرويه عنه عباس بن محمد الدوري، وكتابه الذي يرويه عنه المفضل بن غسان الغلابي، وكتابه الذي يرويه عنه الحسين بن حبان البغدادي، وتاريخ خليفة بن خياط العصفري، وأبي حسان الزبادي، ويعقوب بن سفيان الفسوي، وأحمد بن أبي خيثمة النسائي، وأبي زرعة الدمشقي، وحنبل بن إسحاق الشيباني، ومحمد بن إسحاق

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٨) والموضح (١/ ٩) والجامع (٢/ ١٨٧) وهي للخطيب.

(٢) الجامع للخطيب (٢/ ١٨٧) وتاريخ ابن عساكر (جـ١٥/ ق٩٠).

السراج النيسابوري، وكتاب الجرح والتعديل لعبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، ويربي على هذه الكتب كلها تاريخ محمد بن إسماعيل البخاري»[١].

هذا مع قول الخطيب عن تاريخ ابن أبي خيثمة: «لا أعرف أغزر فوائد منه»[٢].

وبلغ من ثناء العلماء عليه قول أبي أحمد الحاكم الكرابيسي: «ومن تأمل كتاب مسلم بن الحجاج في الأسامي والكنى، علم أنه منقول من كتاب محمد بن إسماعيل حذو القذة بالقذة[٣]، حتى لا يزيد عليه فيه إلا ما يسهل على العاد عده، وتجلد في نقله حق الجلادة إذ لم ينسبه إلى قائله، وحكاه حكاية مجردة، وكتاب محمد ابن إسماعيل في التاريخ كتاب لم يسبق إليه، ومن ألف بعده في التاريخ أو الأسماء أو الكنى لم يستغن عنه، فمنهم من نسبه إلى

(١) الجامع للخطيب (٢/ ١٨٦-١٨٧).

(٢) تاريخ بغداد (٤/ ١٦٣) والسير (١١/ ٤٩٣).

(٣) قال الدارقطني لعبد الغني الأزدي عند أمر ذكره: «ومن ههنا يستدل على أن مسلماً تبع البخاري، وأنه نظر في علمه فعمل عليه» - التاريخ الكبير للبخاري (٨/ ٤٥٤).

وقال ابن ماكولا عن الكنى لمسلم: «ومسلم تبع البخاري في أكثر ما يورده، ولا يكاد يخالفه، بل معظم ما يذكره فمن تاريخ البخاري يذكره» - تهذيب مستمر الأوهام (ص٣١٣-٣١٤).

نفسه مثل أبي زرعة وأبي حاتم ومسلم بن الحجاج، ومنهم من حكاه عن محمد بن إسماعيل، والله يرحم محمد بن إسماعيل، فإنه الذي أصل الأصول . . . وإن كابر العيان مكابر وعاند الحق معاند فيما ذكرت فليس يخفى صورة ذلك على ذوي الألباب»[1]، وهذا الكلام من أبي أحمد يعتبر وثيقة مهمة جداً على مدى ما حازه التاريخ الكبير للبخاري من أهمية وسمعة، حتى انتحله جماعة من العلماء الكبار، ولم ينسبوه إلى مؤلفه، وكلامه يحمل أكثره على صنيع ابن أبي حاتم الرازي فإنه أخذ التاريخ وقسمه قسمين: جرح وتعديل، وعلل أحاديث، ثم زاد بعد ذلك فيه وعدل.

قال أبو أحمد الحاكم: «كنت بالري، وهم يقرؤون على عبدالرحمن بن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل، فقلت لابن عبدويه الوراق: هذه ضحكة! أراكم تقرؤون كتاب تاريخ البخاري على شيخكم على الوجه، وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم، فقال: يا أبا أحمد! اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لما حمل إليهما تاريخ البخاري قالا: هذا علم لا يستغني عنه، ولا يحسن بنا أن

(١) الكنى لأبي أحمد (٧٨٦)، وفي النص أغلاطٌ أصلحت من الإرشاد للخليلي (٣/ ٩٦٢) وطبقات السبكي (٢/ ١٠) والنكت لابن حجر (١/ ٢٨٥)، ولا شك أن في كلام أبي أحمد بعض النظر بل المبالغة.

نذكره عن غيرنا، فأقعدا عبدالرحمن، فسألهما عن رجل بعد رجل، وزادا فيه ونقصا»[1].

وقال ابن خير عن كتاب الجرح لابن أبي حاتم: «بنى على تخريج البخاري، وزاد فيه عن أبيه وأبي زرعة . . .»[2].

وقال السخاوي واصفاً هذا الكتاب: «في مجلدات، ماشٍ فيه خلف البخاري»[3].

وعلى النقيض من ذلك صنع الترمذي، فإنه نص على النقل والاستفادة من البخاري وتاريخه، حيث يقول عن مصادر جامعه: «وما كان فيه من ذكر العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ فهو ما استخرجته من كتاب التاريخ . . .».

قال ابن رجب معلقاً على ذلك: «وهو ـ أي التاريخ ـ كتاب جليل لم يسبق إلى مثله ـ رحمه الله، ورضي عنه ـ وهو جامع لذلك كله، ثم لما وقف عليه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان ـ رحمهما الله ـ صنفا على منواله كتابين: أحدهما: كتاب الجرح والتعديل . . . والثاني:

(١) السير (١٦/ ٣٧٣)، وللمعلمي إجابات على كلام أبي أحمد في مقدمة الجرح (١/ ي).

(٢) الفهرسة (ص٢٠٦).

(٣) الإعلان بالتوبيخ (ص١١٠).

كتاب العلل . . . »[١]، وليس في هذا تنقص من قدر هذين الكتابين، ولكن مرادي بيان للأصل الذي قاما عليه .

قال الخطيب : «ومن العجب أن ابن أبي حاتم أغار على كتاب البخاري، ونقله إلى كتابه الجرح والتعديل، وعمد إلى ما تضمن من الأسماء، فسأل عنها أباه وأبا زرعة، ودوّن عنهما الجواب في ذلك»[٢]، ولا أدل على أهمية هذا الكتاب من كثرة نقول العلماء منه، بدءاً من زمن مؤلفه ممن عاصره من العلماء إلى هذا الزمن - أي ما يزيد عن أحد عشر قرناً، فلا تكاد تجد كتاباً في الرجال أو العلل ونحو ذلك إلا وقد نقل من هذا الكتاب فائدة أو حديثاً أو علة أو نسب راوٍ .

وكتاب المؤتلف للدارقطني أكبر شاهد على ذلك، ففيه مئات النصوص منقولة من التاريخ الكبير، تكون أحياناً حرفية، ولأجل هذه الأهمية تنافس العلماء في تقويم الكتاب وتصويبه، وأصبح ذلك سلماً للشهرة[٣] وإظهار سعة العلم، ودقة الفهم وعلو المكانة، بالاستدراك على إمام الدنيا وجبل الحفظ[٤] . ومن طرائف التعقبات

(١) شرح العلل (١/ ٣١ و ٣٢) .
(٢) الموضح (١/ ٨) .
(٣) حاشية الموضح (١/ ٧) .
(٤) من عبارة ابن حجر في التقريب (٥٧٢٧) .

ما قام به رواي التاريخ عن ابن سهل، وهو ابن عبدان حيث تعقب البخاري في موضع إلا أن الصواب فيه فاته .

قال ابن عبدان : «وقال البخاري : إبراهيم بن عطاء هو ابن أبي ميمونة . قال ابن عبدان : وهو عندي وهم . . . »، وتعقبه الخطيب بقوله : «إن البخاري لم يقطع بذلك، وإنما قال : قال بعضهم : هو ابن عطاء بن أبي ميمونة . . . فقد تحفظ البخاري في قوله - إلى أن قال : وكل ذلك يدل على فساد اعتراض ابن عبدان، والله أعلم»[١] .

وقد تعاقب العلماء والحفاظ على هذا الكتاب تعلماً وتعليماً، وتعقباً واستدراكاً، وتتبعاً للأوهام والأخطاء، وليس هذا الشيء إلا للوصول بالكتاب إلى أعلى قدر من الصحة والإتقان، إدراكاً منهم بأهميته وفضله، وكانت هذه التعقبات في زمن مبكر من تأليفه، فأول من قام بذلك ابن أبي حاتم الرازي في كتاب سماه «بيان خطأ محمد بن إسماعيل البخاري - رحمه الله - في التاريخ»، جمع في هذا الكتاب أوهاماً وأخطاء للبخاري عن أبيه وأبي زرعة .

وأصل تأليفه قول أبي زرعة : «حمل إليَّ الفضل بن العباس المعروف بالصائغ كتاب التاريخ ذكر أنه من كتاب محمد بن إسماعيل البخاري، فوجدت فيه . . . » فذكر الأوهام[٢]، وفي

(١) الموضح (١/ ٣٢٥-٣٢٦) بتصرف .
(٢) بيان خطأ البخاري (ص٢) .

غالب نقله لهذه الأوهام عن أبي زرعة يعقبه بقوله: «سمعت أبي يقول كما قال»، وقد خالفه أبو حاتم في بعض الشيء، فيقول ابنه: «سمعت أبي يقول كما قال البخاري»[1]، بل وربما ضرب على ما أجاب به أبو زرعة[2]، وربما خطأ أبا زرعة والبخاري معاً[3]، ويبلغ عدد هذه التعقبات (٧٧١) تعقباً، ولا يسلم للرازيين في أكثرها، بل لا يسلم لهما إلا في النزر اليسير. وذلك لأنهما ـ كغيرهما ـ لم يعرفا منهج البخاري واصطلاحاته في التاريخ، فعقباه بناء على ذلك، وليت أن البخاري بيّن ذلك ليسلم كتابه من تلك الاعتراضات التي قد تكون مثار جدل وشك في علمه وإتقانه، ولعل الحامل له على عدم فعل ذلك أن كتابه لا ينتفع به في الغالب إلا مبرز متوسع في هذا الشأن كما قال الخليلي[4].

قال صالح جزرة: «قال أبو زرعة: يا أبا علي! نظرت في كتاب محمد بن إسماعيل هذا ـ أسماء الرجال ـ فإذا فيه خطأ كثير؛ فقلت له: بليته أنه رجل كل من كان يقدم عليه من العراق من أهل بخارى

(١) بيان خطأ البخاري (رقم ٣٣ و ٤٤ و ١٠٣ و ١١١ و ١٢٢ و ٣٣٩ و ٣٨٤).
(٢) المصدر السابق (٦١).
(٣) المصدر السابق (٨٨).
(٤) الإرشاد (١/ ١٥٥)، وذكر المعلمي أن البخاري ألف التاريخ لأهل الفن – حاشية الموضح (١/ ١٢).

نظر في كتبهم، فإذا رأى اسماً لا يعرفه، وليس عنده كتبه، وهم لا يضبطون، وتكون كتبهم غير منقوطة، فيضعه في كتبه خطأ، وإلا فما رأيت خراسانياً أفهم منه، لولا عي في لسانه، وفي ذلك الكتاب أسام لا تعرف، ولم يبين من روى عنهم، وعمن رووا، وأي شيء رووا، فيتحير الإنسان فيه.

قال: وسألني خالد بن أحمد أبو الهيثم أن أنظر له شيئاً في هذا الكتاب فأصحح له، فنظرت فغيرت أشياء أخطأ فيه وصحّف، ورأيت محمد بن إسماعيل ببغداد، يقرأ عليهم هذا الكتاب فقال: «وإبراهيم بن شعيب روى عنه ابن وهب»، فقلت له: إنما هو إبراهيم بن شعيث. ثم قلت له: أنت تنظر في كتب الناس، فإذا مرّ بك اسم لا تعرفه أخذته، والخطأ فيه من غيرك، لأنهم كانوا لا يضبطون»[1]، كذا قال. والبخاري إنما قال: ابن شعيب، لأنه كذا سمعه، قال في التاريخ الكبير: «قاله الأويسي: حدثنا ابن وهب...»[2]، والأويسي من شيوخ البخاري، فهل يصح مثل هذا التغيير؟

(١) الموضح (١/ ٧).
(٢) التاريخ (١/ ٢٩٢).

الجمهور على جوازه، ولعل البخاري أخذ هذا المنهج من شيخه ابن المديني، فإنه توقف عن صنع ذلك في حديث[١]، وفي هذا دلالة واضحة على دقة منهج البخاري، وأن كثيراً من أهل عصره ومن بعدهم لم يفهموا مراده، وأن البخاري قصد بالكتاب أشياء كثيرة لا مجرد الأسماء والتراجم، بل أراد جمع أخطاء الرواة وعلل أحاديثهم، وقد قام المعلمي رحمه الله بدراسة تعقبات الرازيين للبخاري، وقسمها إلى أضرب ـ هذا موجزها[٢] :-

الضرب الأول:

ما كان التعقب على الصواب في التاريخ كما قال الرازيان أو أحدهما، لا على ما حكياه عنه، وهذا كثير جداً لعله أكثر من النصف، وأحال رحمه الله التبعة في هذا الضرب على تلك النسخة التي وقعت للرازيين، حيث إن البخاري ألف التاريخ ثلاث مرات كما سبق، فلعلها النسخة الأولى التي وصلتهما من الفضل بن العباس الصائغ، وهو ما تقدم الجزم به، وفي هذا يقول الخطيب: «وقد جمع عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي الأوهام التي أخذها أبو زرعة على البخاري في كتاب مفرد، ونظرت فيه فوجدت كثيراً منها لا

(١) الكفاية (ص٢٨٦).

(٢) بيان خطأ البخاري (ص: ج-و).

تلزمه، وقد حكى عنه في ذلك الكتاب أشياء هي مدونة في تاريخ على الصواب بخلاف الحكاية عنه»[١]، وقد وقع الخطيب فيما حكاه أيضاً عن نسخة ابن أبي حاتم كما سيأتي.

الضرب الثاني:

ما اختلفت فيه نسخ التاريخ، ففي بعضها كما حكاه أبو زرعة وخطأه، وفي بعضها كما ذكر أنه الصواب، والأمر في هذا محتمل، وموافقة بعض النسخ لنسخة أبي زرعة لا يكفي لتصحيح النسبة إلى البخاري، لاسيما ما يكثر فيه تصحيف النساخ.

الضرب الثالث:

ما وقع في موضع كما ذكره أبو زرعة، وفي موضع على الصواب، وهذا لاختلاف الرواة قبله، وقد يرجح البخاري تصريحاً أو إيماء، والبخاري معروف بشدة التثبت.

الضرب الرابع:

ما كان الأمر فيه محتملاً، فإن البخاري يذكره كما سمعه، فالخطأ ممن قبله، أو كان الأمر هيناً، كالنسبة إلى الجد. فإن أبا زرعة يعدها في جملة الأخطاء، وقد دفع ذلك أبو حاتم في بعض

(١) الموضح (١/ ٧-٨).

المواضع[١]، بل إن من المواضع المتعقبة[٢] على البخاري[٣] ما هو موجود بنصه في الجرح لابن أبي حاتم عن أبيه[٤]، وهذا يدل على النقل المجرد من التاريخ، فكيف يتعقبه ثم يذكر الخطأ دون تنبيه، ومن هذه المواضع[٥] ما لم يرد في التاريخ أصلاً، ولعله مما حذفه البخاري بعد، وجاء بعد الرازيين الحافظ الدارقطني فتعقب البخاري في عدة مواضع من كتابه المؤتلف والمختلف[٦]، ثم أعقبه الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي، فتعقب البخاري في مواضع يسيرة جداً أملاها في جزء كما قال ابن ناصر الدين[٧]، وألحقت ببعض نسخ التاريخ[٨] وأتى بعدهم الخطيب البغدادي، فألف كتابه المشهور «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»، ذكر فيه أوهام

(١) بيان خطأ البخاري (٣٦ و ٩٢).
(٢) المصدر السابق (٢٩٣).
(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٨٩).
(٤) الجرح (٥/ ٢٣٩).
(٥) بيان خطأ البخاري (٤٢ و ٧٤ و ١٠١ و ٣٣٥ و ٤٣٣ و ٤٤٥ و ٥٨٥).
(٦) (١/ ٢٠٥ و ٢٢٧ و ٢٣٢ و ٤٤٩ و ٢/ ٥٥٦ و ٤/ ١٧٧٠ و ٢٢٤٠ و ٢٢٤٤).
(٧) الإعلام (ص٢٢٣)، ونقل عن عبدالغني نصاً موجوداً في الملحق بالتاريخ الكبير (٨/ ٤٥٣).
(٨) التاريخ الكبير (٨/ ٤٥٠-٤٥٥).

الحفاظ في المتفق والمفترق[١]، وبدأ فيه بالبخاري! فذكر له (٧٤) وهماً، ثم قال قد انتهى بالقول بنا عند فراغنا من بيان أوهام البخاري إلى ذكر ما أخذ على غيره من الأوهام. . . »[٢]، وكلامه عن أوهام البخاري يزيد عن خمسي الكتاب بالنظر إلى حجمه، وقبل بدئه في ذلك قدم الخطيب اعتذاراً بقوله: «ولعل بعض من ينظر فيما سطرناه يقف على ما لكتابنا هذا ضمناه يلحق سيء الظن بنا، ويرى أنا عمدنا للطعن على من تقدمنا، وإظهار العيب لكبراء شيوخنا وعلماء سلفنا، وأنى يكون ذلك، وبهم ذكرنا، . . . وباقتفائنا واضح رسومهم تميزنا، وبسلوك سبيلهم عن الهمج تحيزنا. . . ».

ثم قال: «وعسى أن يتضح العذر لنا عند من وقف على كتابنا المصنف في تاريخ مدينة السلام. . . فإنا قد أوردنا فيه من مناقب البخاري وفضائله ما ينفي عنا الظنة في بابه والتهمة في إصلاحنا بعض سقطات كتابه إن شاء الله تعالى»[٣]، وكان الخطيب كأسلافه موقراً للعلماء السابقين، لا يطلق لسانه فيهم بأي سوء، إلا أنه وقع

(١) تعقب البخاري أيضاً في تلخيص المتشابه (١/ ٢٠٧ و ٤٧٦) والمؤتنف (جـ٢١/ ل١٧٧).
(٢) الموضح (١/ ٢١٢)، هذا وقد زعم الخطيب أن أوهام البخاري دخلت عليه بسبب تقليده لشيخه ابن المديني، وأن هذا رسمه في التاريخ - الموضح (١/ ١٥١)، وفي هذا نظر لا يخفى.
(٣) الموضح (١/ ٥-٦).

في كلمات ـ في حق البخاري ـ كان في غنىً عنها، كقوله في أحد المواضع التي وهم البخاري فيها: «وهذا من أطرف الأشياء عن البخاري. . . والخطأ في فعله هذا ظاهر يغني عن الإسهاب فيه، والله يغفر لنا وله»[1]، وقوله: «ومن العجب أن البخاري. . .»[2]، وقوله: «سهو كبير وإغفال شديد»[3]، وقوله: «وهذا خطأ قبيح»[4]، وليس ثَمَّ خطأٌ إلا من نسخته، فما كان لقلمه أن يزلَّ بذلك بأي حال من الأحوال على هذا الإمام الجليل.

ولأجل هذا تعقبه الشيخ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي ـ رحمه الله ـ أشد التعقب، وبيّن منهج البخاري في كتابه، خصوصاً في المواضع التي انتقدت عليه، وكان مما ذكر مايلي:

١ - أن البخاري رتَّبَ كتبه على التراجم، معتمداً على الحروف، ثم عاد فرتب تراجم كل حرف على الأسماء، وربما زاد فرتب الأسماء التي تكثر فرتبها على الحروف الأوائل من أسماء آبائهم.

---

(١) الموضح (١/ ١٧٤).

(٢) المصدر السابق(١/ ٧٥).

(٣) المصدر السابق(١/ ١٥).

(٤) المصدر السابق (١/ ٧٦).

٢ - أن البخاري صنف التاريخ ثلاث مرات، يزيد في التي تليها ويصلح.

وكانت انتقادات ابن أبي حاتم بحسب النسخة الأولى. وكلام الخطيب بالنظر إلى الثانية وهي برواية ابن فارس كما أسند عنه الخطيب، ودلّل على ذلك بأنه تعقب البخاري في موضع، وهو على الصواب في رواية ابن سهل، فدل على أن رواية ابن فارس قبل رواية ابن سهل، وأنها الثالثة[1].

٣ - بيان اصطلاحات البخاري في التراجم.

أ) إنه حيث يرتب الأسماء الكثيرة بحسب أوائل أسماء الآباء يتوسع فيعد النسب والشهرة والحرفة بمنزلة اسم الأب، فمن ذلك «عيسى الزرقي»، ذكره فيمن اسمه عيسى وأول اسم أبيه زاي، وهكذا.

ب) تكرار ترجمة الراوي بالنظر إلى معرفة اسمه على وجهين، مثل ترجمته لمسلم بن أبي مسلم الخياط في حرفي الميم والخاء.

---

(١) وافقت رواية ابن فارس نسخة الرازيين في مواضع، مع مخالفة رواية ابن سهل ـ بيان خطأ البخاري (٦٣٠ و ٦٢٦ و ٦٦١ وغيرها)، وراجع ص (٣٢).

وهذا يصنعه ابن حجر في التهذيب وغيره إلا أنهم يحيلون على أحد المواضع بخلاف البخاري، وليس هو وهمٌ إلا عند الخطيب وبعض من سبقه ممن تقدم ذكره.

جـ) أن البخاري يترجم للراوي في موضعين إذا وجده وصف بوصفين مع احتمال كونهما واحداً إن لم يمنعه مقتضى الترتيب الذي التزمه من قرنهما مع الإشارة إلى ذلك، وله - رحمه الله - ولوع بالاكتفاء بالتلويح عن التصريح كما جرى عليه في مواضع من جامعه الصحيح، حرصاً منه على رياضة الطالب واجتذاباً له إلى التنبه والتيقظ والتفهم، وكثير من المواضع التي لم يقض فيها البخاري بل أبقاها على الاحتمال، يكون دليل الخطيب على أحد الاحتمالين غير كافٍ للجزم، بحسب تحري البخاري وتثبته، وما كان كافياً للجزم فلا يليق أن يسمى توقف البخاري وهماً، وسرى ما وقع فيه الخطيب إلى غيره ممن تأخر كالمزي وابن حجر وغيرهما[1].

وفي الحقيقة إن غالب الخطأ التي تتجه نسبته إلى البخاري وغيره - في مثل هذا - إنما هو من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه

(١) مقدمة الموضح (١/ ١٢-١٤).

اشتباه الحال أو خفاء الدليل، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يعد خطأ في الرواية فهو أمر هين لا يسلم من مثله أحد من الأئمة، وعلى كل حال فليس هو بالخطأ الخادش في الثقة[1]، حتى يقال: «إن بليته أنه رجل...»، وعن لسانه أن فيه عياً، ويقال عن كتابه: «فيه خطأ كثير...»، ولو أنهم فهموا مراده واصطلاحاته، لعلموا أن أكثر تلك التعقبات لا يقع فيها صغار طلبة الحديث فضلاً عن أمير المؤمنين في الحديث، فهو أثبت وأحفظ وأتقن من ألف مثل من خالفه[2].

فقد صدق - رحمه الله - في قوله: «هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتاب التاريخ ولا عرفوه»[3].

❊ ❊ ❊

(١) مقدمة بيان خطأ البخاري (ص: و).

(٢) حاشية الموضح (١/ ٧٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٧) وتاريخ ابن عساكر (جـ٦٥/ ق٩٠).

٥- منهج المؤلف في الكتاب

تقدم أن البخاري قال: «هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت التاريخ ولا عرفوه».

كما تقدم قول إسحاق بن راهويه للأمير: «ألا أريك سحراً»، فنظر فيه فتعجب منه وقال: «لست أفهم تصنيفه»، وفي هذين النصين دلالة على دقة منهج البخاري وغموضه، وأنه لا يفهمه إلا الحاذق الفطن المبرز المتوسع في هذا الشأن، إلا أن هذا لا يمنع من محاولة تلمس بعض الأمور الظاهرة من الكتاب واستقراء بعض الجزئيات لاستخراج منهج واضح للمؤلف، مع الاستعانة بكلام العلماء قديماً وإن كان قليلاً جداً في هذا الشأن، ولما كان الكلام في منهج الكتاب ـ مع جلالة قدر البخاري، ومكانته، وأهمية الكتاب، وعظم شأنه ـ قد يأخذ وقتاً طويلاً فقد آثرت الاختصار الشديد في هذا مع عدم الإخلال ـ قدر الجهد ـ.

أ – التراجـم:

يعتبر البخاري ـ رحمه الله ـ أول من ألف كتاباً حديثياً مرتباً على الرواة، وهؤلاء مرتبون على حروف المعجم، على طريقة المشارقة، إلا أنه قدم حرف الواو على حرف الهاء، وبدأ بمن اسمه

«محمد» أول الكتاب لشرف هذا الاسم الكريم، ولم يراعِ في كل حرف ترتيباً حرفياً، وربما رتب الأسماء الكثيرة على أسماء آبائهم كما سبق أولاً، فيبدأ بالألف ثم الباء وهكذا، ويجعل كل زمرة من الأسماء تحت «باب». ويرتب هذه الأبواب على الطبقات، فيبدأ بالصحابة ثم التابعين ثم أتباعهم، وهو ينزل في التراجم إلى طبقة شيوخه، إلا أنه لا يستوعب صغارهم كما قال الذهبي [(١)].

وهذا الترتيب على الطبقات هو الذي جعل ابن أبي حاتم يسمي الكتاب: «الطبقات والتاريخ»، كما سلف ذكره، ويغلب على تراجم الكتاب الاختصار، فيذكر الاسم والكنية واللقب والبلد والنسب وبعض الشيوخ والتلاميذ باقتضاب، بل في الغالب لا يذكر إلا شيخاً وتلميذاً، وهو غالباً إنما يقتصر على الاسم والوفاة في تراجم المشاهير [(٢)]، وعادته ألا يذكر من روى عنه في الذين لقيهم [(٣)]، وفي كثير من هذه التراجم يذكر حديثاً أو أكثر، وقد يتوسع في طرقه وعلله تلويحاً وتصريحاً.

وقد يذكر أثراً بالإسناد يبين طبقة الراوي، وما روى، أو ليبين

---

(١) السير (١١/ ١١٨).
(٢) حاشية التاريخ الكبير (٨/ ٣٧٨).
(٣) حاشية الموضح (١/ ٥٠).

وهمه في الرواية[١] وربما ذكر وفاته، ومكانه، وما يتعلق بسيرته، ونحو ذلك.

أما عن عدد هذه التراجم فقد قال الحافظ الماسرجسي: «قد بلغ رواة الحديث في كتاب التاريخ لمحمد بن إسماعيل قريباً من أربعين ألف رجل وامرأة. . .»[٢]، وفي هذا نظر، فالذي في المطبوع لا يزيد عن ثلث هذا العدد، مع ما كرره البخاري دون الكنى في آخر التاريخ، وكان من مذهبه التشديد في مسألة السماع[٣]، حيث قال في عشرات المواضع: «لا يعرف له سماع من فلان»، أو نحوه هذا، وكان هذا من منهجه الذي سار فيه على نهج شيخه ابن المديني وأحمد وغيرهما من الحفاظ، مِنْ عدم الاكتفاء بمجرد احتمال اللقاء[٤]. والسمة البارزة له في هذه التراجم السكوت عن أحوالهم، إلا في نفر يسير - بالنسبة لما في الكتاب - تكلم فيهم كما سيأتي بيانه بعد.

---

(١) حاشية التاريخ الكبير (٧/ ١٩٣).

(٢) المدخل إلى الصحيح للحاكم (ص١١١).

(٣) التهذيب لابن حجر (١/ ١٣٦).

(٤) منهج البخاري وغيره في ذلك، اشتراط السماع، ويثبته بالقرائن، ومنهج مسلم اشتراط احتمال اللقاء وينفيه بالقرائن، ومن سوّى بينهما فقد خالف ما تواتر عن منهجهما خلفاً عن سلف.

وزعم الحافظ ابن عقدة أن أكثر أوهام البخاري في التاريخ في تراجم الشاميين[١] وتبعه عليه ابن رجب الحنبلي[٢] - رحمه الله -، وهذا أمر مهم جدير بالدراسة والاستقراء ومقابلة هذه التراجم بتراجم تاريخ دمشق لابن عساكر وغيره لإثباته أو نفيه، أو مدى نسبة صحته.

ب - الأحاديث:

ينظر الكثيرون إلى التاريخ الكبير على أنه كتاب تراجم ورجال فحسب، وَفَاتَهُمْ بسبب ذلك الوقوفُ على كثير من الأحاديث والآثار في الفقه والتفسير والسيرة وغيرها من هذا الكتاب العظيم، بل إن البخاري - رحمه الله - ذكر في هذا الكتاب من غرائب الأحاديث ومناكير ما رواه الضعفاء وغيرهم ما يتعسر الوقوف عليه عند غيره من المتقدمين، ويبلغ عدد متون هذه الأحاديث بالتقريب (٤٢٠٠) حديث مرفوع دون الأسانيد المكررة، والباقي آثار عن الصحابة والتابعين وأتباعهم، وهذا العدد من الأحاديث المرفوعة يزيد عن عدد أحاديث كثير من الكتب المشهورة كجامع الترمذي وغيره، فالكتاب بحق كتاب حديث وآثار وزوائد، فقد وجدت

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ١٠٢).

(٢) جامع العلوم والحكم، حديث (٢٨).

بالاستقراء أحاديث كثيرة تعد زوائد عما في الكتب الستة، بل يذكر أسانيد غريبة لأحاديث مشهورة عن الصحابي نفسه[١]، وهذا يدل على سعة علمه ـ رحمه الله ـ.

وطريقة البخاري رحمه الله في إيراد هذه الأحاديث والآثار: ذكر الإسناد إلى صاحب الترجمة، وإن كانت صيغة التعليق تظهر عليها إلا أنها عن شيوخه فتأخذ صفة الاتصال من حيث إن البخاري لا يعرف بالتدليس المؤثر في الراوي، ولا يشترط عمن هذه حاله التصريح بالسماع إذا عرف أن الراوي من شيوخه، وربما ذكر الحديث أولاً ثم أعقبه بالسند في كثير من المواضع، وكان ـ رحمه الله ـ كثيراً ما يتبع الأحاديث بحكم ونحوه كقوله: «ولا يصح»، وقوله: «مرسل»، وقوله: «ولا يتابع عليه»، وقوله: «في إسناده نظر»، والكتاب كما تقدم عن ابن رجب وغيره كتاب علل، فقد أورد البخاري في عشرات المواضع أحاديث بأسانيد مختلفة، ثم يرجح بينها.

جـ ـ الجرح والتعديل:

تقدم أن السمة البارزة للبخاري في التراجم هو السكوت عن حال أصحابها من حيث الجرح والتعديل عدا بعض الرواة الذين

(١) انظر التاريخ (١/ ٢٢٤)، حديث جابر في الصدقة.

أورد فيهم جرحاً أو تعديلاً أو نقله عمن سبقه، ومن جرحه من الرواة أكثر ممن عدله. وسبب قلة كلامه في الرواة هو اهتمامه ينقد ما أورده عنهم من روايات وفي هذا دلالة على ورعه ـ رحمه الله ـ حيث كان كلامه في رواية الراوي دون الراوي نفسه. ويبلغ عدد الرواة الذين تكلم فيهم ما يقارب ألفي رجل، وهذا يقل عن سدس عدد رواة التاريخ. وكان ـ رحمه الله ـ يتورع أشد التورع عن ألفاظ الجرح الحادة، فيكتفي بمثل قوله: «سكتوا عنه» و«فيه نظر» و«منكر الحديث» وهي من أشدها. وسبب هذا قوله ـ رحمه الله ـ: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً»، وعقَّبَ الذهبي على قوله هذا: «قلت: صدق ـ رحمه الله ـ، ومن نظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن ضعفه، فإنه أكثر ما يقول: منكر الحديث، سكتوا عنه، فيه نظر أو نحو هذا وقل أن يقول: فلان كذاب أو كان يضع الحديث، حتى إنه قال: إذا قلت: فلان في حديثه نظر فهو متهم واه، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً، وهذا والله في غاية الورع»[١].

(١) السير (١٢/ ٤٣٩ و ٤٤١)، من ورعه رحمه الله قوله في ترجمة: «فلا أدري كيف هذا؟» - التاريخ الكبير (٥/ ٣٦٠).

وقد وقفت على راوٍ واحد قال عنه كذاب واسمه الحسن بن عمرو العبدي(١). وكان ربما ذكر الرجل فقال: «لا يصح حديثه»، ويريد بذلك التنبيه على أن الحديث لم يصح إليه(٢).

هذا وقد يذكر الرجل الواحد بعبارتين متقاربتين.

حيث قال عن إبراهيم بن هراسة - في رواية الجنيدي عنه -: «تركوه»، بينما قال عنه - في رواية الدولابي -: «متروك الحديث»(٣)، أما قوله عن الرجل «سكتوا عنه»، فقد فسره الدولابي بقوله: «يعني سكتوا عنه: تركوه»(٤)، قال الذهبي: «وعلمنا مقصده منها بالاسقراء أنها بمعنى: «تركوه»(٥).

وقال ابن ابن عدي: «ويقول البخاري: في إسناده نظر، أنه لم يسمع من مثل ابن مسعود وعائشة وغيرهما، لا لأنه ضعيف عنده»(٦)، أما قوله عن الرجل «فيه نظر»، فقد قال ابن حجر: «وهذه عبارته فيمن يكون وسطاً»(٧)، وخالفه الذهبي فقال: «لا يقول هذا

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٩٩).
(٢) لسان الميزان (٣/ ٤١٩).
(٣) الكامل لابن عدي (١/ ٢٤٤).
(٤) المصدر السابق (١/ ٢٢٧ و ٢/ ٥٥٨).
(٥) الموقظة (ص٨٣).
(٦) الكامل (١/ ٤٠٢).
(٧) بذل الماعون (ص١١٥).

إلا فيمن يتهمه غالباً»(١)، وقال أيضاً: «قلَّ أن يكون عند البخاري رجل «فيه نظر» إلا وهو متهم»(٢)، وما قاله ليس دائماً، حيث إن ابن عدي ذكر رجالاً قال فيهم البخاري ما سبق إلا أن ابن عدي فسره بشيء آخر حيث قال: «وقد ذكرت في كتابي هذا في غير موضع أن البخاري مراده أن يكثر الأسامي، وليس مراده الضعف أو الصدق»(٣) وقال أيضاً عن قول البخاري في رجل «في إسناده نظر»: «ومراد البخاري أن يستقصي الأسامي التي تذكر في التاريخ، ليس مراده الضعيف والمصدق»(٤).

وقال عن قوله: «حديثه ليس بالقائم»: «ومراد البخاري كثرة الأسامي»(٥)، وقال أيضاً: «وإنما قصد البخاري أن لا يسقط حديث من روى حرفاً»(٦)، وقال أيضاً عن قوله في رجل «لا يصح حديثه»: «وقد بينت في كتابي هذا أن البخاري إنما قصده ذكر أسامي الرجال»(٧)، وقال أيضاً عن قوله «حديثه منكر»: «وهذا الذي ذكره

---

(١) الميزان (٢/ ٤١٦).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٥٢).
(٣) الكامل (٥/ ١٧٢٩).
(٤) المصدر السابق (٥/ ١٧٣٩).
(٥) المصدر السابق (٥/ ١٩٨٥).
(٦) المصدر السابق (٤/ ١٣٥١).
(٧) المصدر السابق (٤/ ١٣٩٦ و ٦/ ٢٠٧).

البخاري يشير إلى حديث واحد، ومقصد البخاري كثرة الرواة»[١]، وقال عند قوله «منكر الحديث»: «وقد بينت أن مراد البخاري ذكر من اسمه عبدالرحمن أو غيره من الأسامي لأن لا يسقط عليه من يسمى بهذا الاسم، وليس مراده ضعفهم أو صدقهم»[٢]. ويؤيده في هذا قول البخاري عن عصام بن طليق: «مجهول، منكر الحديث»[٣]، وقال عن قوله «لا يتابع عليه»: «وهذا أيضاً من الأسامي التي يريد البخاري أن يكثر كل من اسمه محمد وإن روى حرفاً...»[٤].

فتبيَّن أن اصطلاحات البخاري في التاريخ وغيره تحتاج إلى دراسة واسعة متأنية، مبنية على جمع المتفرق من كلامه، ومقابلته بأقوال بقية العلماء الآخرين في الرجال وغيره من العلوم الحديثية، والله أعلم.

---

(١) الكامل (٤/ ١٤١٢).
(٢) المصدر السابق (٤/ ١٦١٤ و ١٦٢٥).
(٣) التهذيب لابن حجر (٧/ ١٩٥).
(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٤٢).

٦- مؤلفات الإمام البخاري

كَتَبَ الإمامُ البخاري من المصنفاتِ الشيءَ الكثيرَ، منها ما حفظ ونقل، ومنها ما فقد واختفى، وكان - رحمه الله - يقول: «أرجو أن الله تبارك وتعالى يبارك للمسلمين في هذه المصنفات»[١]، ولعل الله استجاب له، لما نرى من شواهد ذلك.

ومن مصنفاته المطبوعة والمفقودة:

١- الجامع الصحيح المسند المختصر من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه.

وهو من أشهر كتبه على الإطلاق، وأصح الكتب بعد كتاب الله تعالى. ورواه عنه جمع غفير، منهم الفربري، وهو من أشهر رواته. وقام على خدمته شرحاً وتعليقاً وتعقيباً عشرات الكتب، أفضلها كتاب الحافظ ابن حجر: «فتح الباري». وقد طبع جامعه كثيراً، ومن أفضل طبعاته الطبعة السلطانية عن النسخة اليونينية في تسعة أجزاء.

٢- التاريخ الكبير.

٣- «التاريخ الأوسط.

٤- التاريخ الصغير، وقد تقدم الكلام عليها.

---

(١) تاريخ دمشق (جـ١٥/ ق٨٨).

٥- الأدب المفرد، أفرده عن الذي في الجامع الصحيح، ولذا سمي بذلك، وقد رواه عنه أحمد بن محمد بن الجليل البزار، وهو مطبوع.

٦- الضعفاء الكبير[١].

٧- الضعفاء الصغير، كذا ذكر المزي[٢] أن له كتابين في الضعفاء. وذكر الحاكم أن البخاري صنف في أسامي المجروحين أوراقاً يسيرة لا يبلغ عددهم إلا أقل من سبعمائة رجل[٣]، والذي في المطبوع لا يزيد عن أربعمائة رجل، وهو برواية أبي علي آدم بن موسى الخواري[٤]، وممن رواه أيضاً الدولابي[٥] ومسبح بن سعيد- وأسند روايته ابن خير[٦]- ومحمد بن شعيب الغازي، وأسند روايته أبو أحمد الحاكم[٧] وابن حجر[٨] والروداني[٩].

---

(١) ذكره الذهبي في السير (١١/ ١٣٩)، وغيره.

(٢) تهذيب الكمال (١/ ق٣).

(٣) المدخل إلى الصحيح (ص١١٢).

(٤) ومن طريقه نقل العقيلي الكثير عن البخاري.

(٥) هدي الساري (ص٤٩٢)، ومن طريق الدولابي نقل ابن عدي الكثير.

(٦) الفهرسة (ص٢٨٩).

(٧) الكنى (١١٥٩).

(٨) المعجم المفهرس (ل٧٤).

(٩) صلة الخلف (ص٢٨٩).

٨- رفع اليدين في الصلاة.

٩- القراءة خلف الإمام- رواهما عنه: محمود بن إسحاق الخزاعي[١]، وهما مطبوعان.

١٠- خلق أفعال العباد- رواه عنه الفربري ويوسف بن ريحان بن عبدالصمد[٢]، وسماه اللالكائي[٣] «الرد على القدرية»، وسماه ابن ناصر الدين الدمشقي[٤] «الرد على الجهمية»، وهو مطبوع.

١١- «الكنى»، مطبوع برواية الغازي كما سبق.

١٢- «مشيخة»، ذكرها الذهبي في ترجمة البخاري من تاريخ الإسلام[٥]، وقال: «حدَّث بها، ولم أرها».

١٣- «برُّ الوالدين» - رواه عنه محمد بن دلويه الورَّاق[٦].

١٤- «المبسوط» - رواه عنه مهيب بن سليم البخاري، فيما ذكره الخليلي[٧].

---

(١) تغليق التعليق (٥/ ٤٣٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) السنة (٩٤٢).

(٤) تحفة الأخباري (ص١٨٣).

(٥) (ص٢٤١).

(٦) تغليق التعليق (٥/ ٤٦٣).

(٧) الإرشاد (٣/ ٩٧٣).

١٥ - «الجامع الكبير»، ذكره ابن طاهر(١).

١٦ - «الأشربة»، وهو مفرد عما في الصحيح، ذكره الدَّارَقُطني، ونقل منه(٢).

١٧ - «الهبة»، فيه نحو من خمسمائة حديث، فيما ذكره وراقه محمد بن أبي حاتم(٣).

١٨ - «المسند الكبير»، ذكره الفربري(٤)، وأشار إليه البخاري(٥).

١٩ - «التفسير الكبير»، ذكره وراقه محمد بن أبي حاتم(٦).

٢٠ - «تسمية أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»(٧) - برواية ابن سهل(٨)، وذكره الدولابي(٩) وأبو نعيم(١٠) وأبو القاسم

---

(١) هدي الساري (ص٤٩٢).
(٢) المؤتلف (٤/ ١٧٥٠ و ١٩٧٣).
(٣) تغليق التعليق (٥/ ٤١٨).
(٤) هدي الساري (ص٤٩٢).
(٥) التاريخ الكبير (٥/ ٢).
(٦) تاريخ ابن عساكر (جـ١٥/ ق٨٧).
(٧) وسماه في التاريخ الكبير (٢/ ٦٠): «أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم».
(٨) تاريخ ابن عساكر (٢٩/ ٥١ و ٤٦/ ٣٦٩)، وعنده: «تسمية الصحابة».
(٩) الكامل لابن عدي (٤/ ١٠٢).
(١٠) معرفة الصحابة (٢/ ٢٤٨).

البغوي(١) وأبو الفضل الهروي(٢).

٢١ - «الوحدان»، ذكره أبو نعيم(٣) وأبو القاسم ابن منده(٤).

٢٢ - «العلل» - رواه عنه أبو محمد عبدالله بن محمد الشرقي، ومن طريقه أسنده ابن حجر(٥) والروداني(٦).

٢٣ - «الفوائد»، ذكره الترمذي في جامعه(٧).

٢٤ - «المختصر»، ذكره البخاري(٨).

٢٥ - «السنن في الفقه»، إن صحة النسبة إليه(٩).

والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

﴿تم بحمد الله وفضله﴾

---

(١) تاريخ ابن عساكر (٩/ ٢٥٠) والإصابة (١/ ١١٢).
(٢) المشتبه (١٠٦).
(٣) معرفة الصحابة (٢/ ٣٠٥).
(٤) هدي الساري (ص٤٩٢).
(٥) المعجم المفهرس (ل٦٦).
(٦) صلة الخلف (ص٣٠٣).
(٧) كتاب المناقب/ باب مناقب طلحة بن عبيدالله (٥/ ٦٤٥).
(٨) التاريخ الكبير (٧/ ٨٧)، ويحتمل أنه الجامع الصحيح المسند المختصر.
(٩) فهرست النديم (ص٢٨٦).

فهرس الموضوعات